# معاني نحو الجملة العربيّة الخبريّة البسيطة من منظور نظريّة الفاعل السّحري في تجديد النّحو العربيّ

الاستاذ المساعد الدكتور
تومان غازي الخفاجي
الكلية الاسلامية الجامعة – النجف الاشرف

# معاني نحو الجملة العربيّة الخبريّة البسيطة من منظور نظريّة الفاعل السّحري في تجديد النّحو العربيّ

الاستاذ المساعد الدكتور

تومان غازي الخفاجي

الكلية الاسلامية الجامعة – النجف الاشرف

**المقدمة**:

إنّ سيبويه درس قواعد العربية بمنهج لم يفصل فيه شكل الجملة عن معانيها المعجمية والمقامية، على الرغم من عدم نضج المصطلح النحوي في عصره. وكان من المفروض على من جاء بعده أن يبوّبوا النحو على أسس علمية صحيحة بتحديد موضوع الباب وبيان أغراضه التعبيرية المختلفة التي تؤديها أشكالُ التعبير الممكنة، وتحديد المصطلحات الأساسية وتبسّط تقنيات التحليل بأنموذج يسهل تطبيقه من المتعلمين.

لكن النحو نحا منحى شكليا مجردا من الدلالة المعجمية والمقامية، وهذا الاجراء قلل عدد قواعده، ولكنّه أصبح هيكلا بلا روح، فانبرت البلاغة لسدّ هذا النقص، ولكنّها بقيت بحاجة إلى علم ألسني دقيق يُعينها على عملها ويمدّها بالمفاهيم والمصطلحات الإجرائية والتقنيات التحليلية. وأشرف العلوم المساعدة للبلاغة هو علم النحو، الذي ارتكب أصحابه أخطاء معرفية أهمها ما يأتي:

١ـ افتراض أنّ اللغة مجرد تسمية لأشياء؛ لهذا أبطلوا أي محاولة ترى أنّ النظام النحوي يمكن أن يتمتع بشيءٍ من الاستقلالية؛ لذلك وصفوا عناصر الجمل من نحو: (الله ربّنا، ومحمد نبيّنا) بأنّها كلّها أسماء جُثث معارف، في الوقت الذي علموا فيه أنّ الجملة لا تنعقد من ضمّ (اسم إلى اسم آخر)، أي من إسناد: (معرفة إلى معرفة) نحو:(زيدٌ عمرو...؟!).

٢ـ لمّا رفضت اللغة أنْ تكون إلا رموزا متواضعا عليها كالعُمْلة نشتري بها الأشياء

ولكنها مختلفة عن الأشياء، فهي نظام مستقل كسائر الأنظمة الاجتماعية، استعصى عليهم تفسير عدد من الظواهر المستقلة، وبدلا من تعديل المنهج السابق، توجهوا في دراسة هذه الظواهر بتوجّه يناقض الافتراض السابق، فأبطلوا أي محاولة ترى أنّ النظام النحوي يمكن أنْ تفسّره الأشياء.

والصحيح هو أنّ اللغة تسلك سلوكين: سلوك شكلي صوري يمثل نظاما مستقلا عن الواقع، كنظام العملة التي قد تلغيها الدولة ويبقى من لا يدري بهذا الإلغاء محتفظا بمدخرات منها لا قيمة لها كالعملة الورقية، ويمكن أنْ تسلك سلوكا ماديا كالأشياء التي إذا أُلْغِيَتْ رمزيتها تحتفظ بقيمتها كالعملة المعدنية، التي تباع بوصفها معدنا ثمينا يُصهر ويُعاد سكّه ثانية، أو الانتفاع بالأشياء المشتراة بها قبل إلغائها، وكأنّ رمزية العملة حملت في طياتها تلك المواد.

هكذا يجب أنْ ننظر إلى اللغة لحلّ مشكلاتها؛ نظرة مزدوجة (شكلية/مادية)، وهذه النظرة لا تتحقق إلا حين تؤدي اللغة وظيفتها الاجتماعية في التواصل، فهي نظام رمزي كالعُملة، وأنا حين ادّخر العملة أدخر نظاما؛ وكأنّي ادخّرت شكلا ذا قيمة، وحين أتداول بها ادّخر المواد التي اشتريتها بهذا النظام بوصفه شكلا من أشكال النشاط الاجتماعية، الذي يُحوّل النظام إلى مادة.

هذه الرؤية المزدوجة للغة لم تكن واضحة قديما قط، ولا حديثا عند كثير من الدارسين؛ لذلك وصل النحو إلى نتائج عقيمة أقلّها وطأة ما ارتدّ على النحويين أنفسهم بهيأة خلافات أضاعت جهودا كبيرة عُرِفت في عصر التقهقر العلمي باسم: (المدارس النحوية) لمؤسسها الدكتور مهدي المخزومي[1]، وما هي بالمدارس، ذلك أنّ المدارس التي يليق بها هذا المصطلح العلمي هي التي تنظر إلى اللغة من حيثيات مختلفة؛ لأنّها ظاهرة معقّدة، فيكمل بعضها بعضا في الوصول إلى حقائق الظاهرة المدروسة. أما خلافات البصريين والكوفيين فيمكن أنْ نسمّيها بـ(أخطاء النحو التقليدي النظرية)، وذلك ما فَهِمَه الأنباري(ت٥٧٧هـ) من خلافات النحاة التقليديين، فوضع لبحثه في أخطائهم عنوان: (الإنصاف في مسائل الخلاف). وعلى

الرغم من أنّه لم يصل إلى النتيجة المرجوّة، بيد أنّ اختيار العنوان بهذا الشكل جنّبه من الوقوع بخطأ إثبات فكرة وهمية مسبقة، هي وجود مدارس نحوية. سلّم الدكتور شوقي ضيف بصحة فكرتها فمدّ عدد المدارس إلى خمس، على الرغم من أنّه نسفَ مدرسة الكوفة من أساسها، بتسفيهه لمصطلحاتها، التي قال عنها:((أُريدَ بها أو على الأقلّ بأكثرها إلى مجرد الخلاف على مدرسة البصرة، ومما يدلّ على ذلك أوضح الدلالة موقف هؤلاء النحاة من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعتها المدرسة البصرة، إذ ميّزت بين حركات أواخر الكلمات المُعرَبة، فجعلت الرفع و... وفكّر الكوفيون طويلا هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة؟! حتى إذا أعياهم ذلك لجئوا إلى قلبها، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات وألقاب البناء للمُعرَب))[٢].

لذلك يجب حلّ الخلافات حلاً جذريا بتلمّس الأخطاء في أصول النظرية النحوية نفسها وليس في نتائجها فحسب، إذ يظهر تقصير النحو التقليدي عن أداء وظيفته التي وُضع من أجلها من ناحيتين:

**أولاهما:** أصبح استعماله أداةً لإعراب القرآن كجعجعةٍ بلا طحن؛ لذا هجره المفسرون من ثاني آية كريمة؛ لأنّهم وجدوه يُعربُ قوله تعالى :﴿الْحَمْدُ لِلَّه﴾[٣] هكذا: مبتدأ مرفوع بالضمة، وجار ومجرور خبر، متغاضيا عن إعانتهم في اكتشاف المعاني العميقة للآية الكريمة.

**ثانيتهما:** أصبح مضللا لمن يُسلِّم بصحة قواعده وعصمة واضعيه، ومن ذلك قول معظم النحاة والمفسرين والبلاغيين إنّ عناصر قوله تعالى:﴿**اللَّهُ رَبُّنَا**﴾[٤]، وقوله :﴿**رَبُّنَا اللَّهُ**﴾[٥]، كلّها معارف، ولا فرقَ بين الجملتين، حتى جاء الجرجاني(ت٤٧١هـ) فميّز بين (زيدٌ المنطلقُ)، و(المنطلقُ زيدٌ) مفترضا وجوب تنكير الخبر بغضِّ النظر عن علامات تعريفه الشكلية المزعومة في النحو التقليدي؛ لأنّه عَلِمَ أنّ الإسناد المفيد لا يحصل بضمِّ معرفتين؛ لذلك يكون الخبر نكرة حتى لو جاء بهيأة اسم العَلَم (زيد) المزعوم

تعريفه خارج السياق.

وقد أحسّ هذا المُشكل فريق من القدماء فتركوا لنا شذرات مضيئة متناثرة لم تستطع مقاومة التيار الجارف للانحراف السائد حتى الآن. وإنّ ظهر صوتها عاليا في صرخة ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)؛ لأنّه لم يأتِ ببديل متماسك يستطيع تقويض أركان النحو التقليدي بالنقد وإقامة أصول صحيحة بأنموذج سهل التطبيق.

ثم تعالت أصوات المحدثين في الثلث الأول من القرن العشرين، وجُلّ ما جاءوا به هو الرجوع إلى محاولة ابن مضاء التي ذهبت هباءً؛ لذلك جاءت معظم هذه المحاولات غير شافية، يكتفي كثيرٌ منها باستبدال الأمثلة القديمة بغيرها، نحو استبدال (زيد) بـ(خليل)، و(طول يديّ الزرافة) بـ(ترقيط جلد النمر)، وكلمة(قوم) بـ(الطلاب) ونحو ذلك، الذي نجده عند عباس حسن في (النحو الوافي)، وعند الغلاييني في(جامع الدروس العربية)، والأنطاكي في(المحيط)، وغيرهم.

ومنها ما انتهج نهج التيسير والتسهيل بالحذف وإعادة التبويب، نحو محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو ١٩٣٧)، ومحاولة الدكتور مهدي المخزومي في كتابه: (في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٩٦٤م)، ومحاولة الدكتور شوقي ضيف في: (تجديد النحو، ١٩٨٢م)وغيرهم، لذلك جاء نحوهم هيكلا بلا روح.

ومنهم من أدار وجهه عن الشرق القديم متلمسا التجديد باتّباع الغربي الحديث، فأنتجوا لنا محاولات في دراسة النحو العربي على وفق آخر تقليعات النظريات الغربية: الوظيفية، والتوليدية التحويلية وغيرهما، مما لم يفهمه المختصون ناهيكَ عن المتعلمين، ومن هؤلاء الدكتور عبد القادر الفاسي في(اللسانيات واللغة العربية)، والدكتور تمام حسان في(اللغة العربية معناها ومبناها)، والدكتور أحمد المتوكل في(النحو الوظيفي) وغيرهم، من الذين استعملوا مناهج لا تتفق غاياتها الحضارية مع غايات مجتمعاتنا العربية الإسلامية، التي هي بحاجة إلى وصل ماضيها بحاضرها؛ مادام العربي القديم يروينا بما فَضُلَ من غيضه، في الوقت الذي لم

يشفِ غليلنا الغربي الحديث بما غمرنا من فيضه.

## المبحث الأول

## بنية الجملة العربية الخبرية البسيطة:

يمكن تعريف الجملة الخبرية البسيطة بدءًا من منظور بنيوي:(كميّ وكيفي) من جهة، ووظيفي تواصلي من جهة أخرى، بكلمتين هما: الجملة هي: (أقلّ بنية علائقية/ مفيدة للتواصل).

فأما كلمة(أقلّ بنيّة علائقية) فتُحدِّد عدد العناصر، وأقلّها عنصران، وأما وصف هذا الكمّ بأنّه:(بنيّة) فيميّز إمكان انعقاد العنصرين بعلاقة، من التي لا يمكن أنْ تنشأ بينهما علاقة لتكوين جملة بسيطة. وأما كلمة الإفادة فهي الجانب الوظيفي التداولي في التعريف الذي يُديم علاقة التواصل بين المتكلم والمخاطَب بوجوب أنْ تكون الجملة ناقلة لمعلومات جديدة أو أخبار يريدها المخاطَب، وإلا فَشِل التواصلُ إذا عرف طرفا الاتصال كُلاًّ من الركنين، أو إذا لم يعرفاهما جميعا.

وعلى الرغم من أنّ كلمة (بنية) تتضمن معنى العلاقات إلا أنّ وصف الجملة بكلمة(علائقية) يجعلنا نركّز في أهمية العلاقات التي تتطلب ما يأتي:

**أولا:** وجود عنصرين على الأقل، وإذا وجدنا جملة تتألف من عنصر واحد، فإنّ العنصر الثاني يقدّره المقام، كأن تقول: "خرج"، جوابا لمن سألك: "أين زيد؟". وهذه الفرضية تعدّ من المسلَّمات التي يُسلِّم بها كلّ عاقل عند الجرجاني وذلك قوله:((وإنّ أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك، فانظر إليك إذا قيل لكَ:"ما فعل زيدٌ؟"فقلت: خرج، هل يتصوَّر أن يقع في خَلَدكَ من"خرج" معنى من دون أن يُنوى فيه ضمير"زيد"؟، وهل تكون إنْ أنت زعمتَ أنَّكَ لم تنوِ ذلك إلا مخرجا نفسَك إلى الهذيان؟!))[٦].

**ثانيا:** وجود خصائص نحوية مختلفة للعنصرين تمكِّنهما من انعقاد العلاقة بينهما؛ لأنّ العناصر المتشابهة من حيث التعريف والتنكير في ذهني المتخاطبين، تكون

متنافرة؛ لذلك لا تنعقد علاقة بين(اسم واسم)، ولا بين (فعل وفعل)، وإليك برهان هذا الفرض المهم:

لو سلَّمنا باسمية لفظتي: (زيد، وعمرو)،وبفعلية لفظتي: (جاء، وركض)، ووضعنا هذه العناصر الأربعة على رءوس مربع، فيمكن تركيب كلّ عنصرين موجودين على طول كلّ ضلع للمربع باللف بعكس عقرب الساعة للحصول على الاحتمالات الآتية:

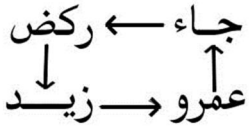


| ت | التأليف | فصائل العناصر | تعريف العناصر | نوع الجملة |
|---|---|---|---|---|
| ١- | جاء ركض | فعل+ فعل | نكرة + نكرة | ××× |
| ٢- | ركض زيدٌ | فعل+ اسم | نكرة + معرفة | جملة فعلية |
| ٣- | زيدٌ عمروٌ | اسم + اسم | معرفة + معرفة | ××× |
| ٤- | عمروٌ جاء | اسم + فعل | معرفة + نكرة | جملة اسمية |

وباللف باتجاه عقرب الساعة نحصل على النتيجة نفسها، التي نجدها في الجدول السابق، باختلاف الترتيب الدلالي لا النحوي. ونستنتج من ذلك الآتي:

**أولا:** لا تنعقد علاقة إسنادية مفيدة بين اسمين؛ لأنّ الاسمين كليهما معرفة عند طرفي الاتصال، ولا بين فعلين؛ لأنّ الفعلين كليهما نكرة عند طرفي الاتصال، بمعنى أنّ خصائص العناصر المكوِّنة للجملة تؤثر في عملية الربط المفيد للتواصل.

**ثانيا:** تنعقد العلاقة المفيدة بين (فعل +اسم)، أو(اسم+فعل)، بدليل قبولنا بفائدة الجملتين: (ركض زيدٌ)، و(عمروٌ جاءَ). ولم نتقبّل تركيب:(جاء ركض)، و(زيدٌ عمروٌ). ومن هنا يمكن أن نستنتج أنّ مكونات الجملة الخبرية البسيطة هي ثلاثة:

ـ الاسم (الموضوع المُتحدَّث عنه).

ـ الفعل(حدث/وصف).

ـ الرابط بينهما(فعل الكينونة)، الذي تخلّت عن لفظه العربية، إلا في استعمالات نادرة.

ونحن حين نتواصل إنّما نقوم بعملية إسناد (فعل/أو وصف) يجهله المخاطَب، إلى اسم معرفة يعرفه كلٌّ من طرفي الاتصال؛ لذلك يؤلف قاعدة مشتركة بينهما للتواصل، مهما كان شكلا ركني الإسناد الظاهرين. وهذه الرؤية مخالفة للرؤية الشكلية المضللة.

**ثالثا:** نلحظ من مواقع ركني الجملتين المقبولتين أنّها غير محفوظة بموقع محدد، فهما يتبادلان المواقع لإنتاج نوعين متمايزين من الجمل:

**أولاهما: جملة فعلية:** وهي جملة قَدَريّة لبدئها بأحدث نكرات؛ لأنّها تبدأ بركن (فعل/نكرة)، يُولدها العربي على منوال البنية الذهنية المجردة العميقة: (فعل+اسم)، كمصطلحين عامين حتى نضيّق مصطلح الاسم بمصطلح (الفاعل) عند التفريق بين الجملة الفعلية والاسمية. والمثال القريب لهذه البنية يُسمّى البنية السطحية، أي التي تخرج من عمق الذهن إلى سطح الإنجاز الفعلي المألوف لدينا، بقولنا: (جاءَ زيدٌ).

**ثانيتهما: جملة اسمية:** وهي جملة حضرية؛ لأنّها تبدأ بمعارف، وتزيدنا معرفة جديدة بأخبارها؛ لأنّها تبدأ بركن (اسم/معرفة)، يُولِّدها العربي على منوال البنية الذهنية العميقة:(اسم+فعل)، كمصطلحين عامين حتى نُضيّقهما بمصطلحي:(مبتدأ+خبر) عند التفريق بين الجملة الاسمية والفعلية. والمثال القريب لهذه البنية يسمى البنية السطحية، وهو قولنا: (زيدٌ جاء).

لكنّ الجمل الممكنة التي يُبدعها العربي لم تأتِ (أفعالها/أخبارها) واضحة كالوضوح الذي نجده في (الأفعال/الأخبار) المحددة الزمن نحو:(جاء، يجيء،

سيجيء)، بل إنّ كثيرا منها يأتي بهيأة المشتقات أو الظروف أو الجوامد وغيرها، وهي أفعال مادامت تؤدي وظيفة الفعل وتؤسس لإنتاج جمل فعلية تبدأ بالنكرات وترفع الفواعل، وتكون بنيتها منسوجة على منوال البنية العميقة المجردة: (فعل+فاعل)، بفارق وحيد هو أنّ المشتقات ونحوها وهي تزاول وظيفة الأفعال يكون زمنها مستمرا.

ولتجنب الاضطراب الذي أحدثه مصطلح (الكلمة)، أصبح تحديد المفاهيم التي تيسّر تداول موضوع العلم ضرورة قصوى للعلم؛ لأنّ مفاهيم العلم مجردة غير محسوسة كمفهوم الشجرة مثلاً؛ لذلك نحتاج إلى تعريفات إجرائية دقيقة تجعل علم النحو في متناول القراء والباحثين الآخرين، ليسهموا في نقده وإثرائه وتطويره.

إذْ لا يكفي أنْ نقول إنّ موضوع النحو هو (الجملة) ونقول إنّ الجملة تتألف من كلمتين ظاهرتين (فعل+اسم) بينهما علاقة، إذ تُثار أسئلة: ما الجملة، وما الفعل، وما الاسم، وما الرابط، وما علاقة (الجملة) بـ(القول)، نحو: (يستطيع أن يفعل...).

ولكي تتخذ نظرية الفاعل السحري موقفاً من مفهوم الجملة من حيث هي مفهوم نظري أولا، مثل مفهوم الفونيم وهو أصغر وحدة صوتية وظيفته التمييز بين الكلمات نحو (الفاء) فونيم في لفظة (فيل)؛ لأنّه يميّز لفظة (الفيل) من (النيل) باختلاف فونيم الفاء عن فونيم النون في لفظة (النيل).

ومن ذلك مفهوم المورفيم: وهو أصغر وحدة صرفية لها معنى وظيفي، نحو (ياء) المضارعة في (يكتب) التي تميّز المضارع من الماضي (كتب)، والماضي يُميّز من المضارع أيضاً ولكن بغياب علامات المضارعة (أنيتُ)، وبهذا نعرف مورفيم المضي من مقابلته مع مورفيمات المضارعة المؤدية للوظيفة نفسها: (أكتبُ، نكتب، يكتب، تكتب)، كما نميّز (لَمْ) من (قَلَمْ)، بحذف القاف من(قلم)، لتصبح (لَمْ) وحدة نحوية مميزة بمعناه الخاص المُميَّز بالحذف.

كذلك مفهوم الجملة، فهو مفهوم نظري يتعلَّق بشروط نظرية؛ إذ يمكن

تعريفها بأنّها: أكبر وحدة نحوية (تركيبية) موصوفة، والأكبر يعني أول نضج تركيبي يتميّز به ظهور الإسناد المفيد الناقل للخبر ويحصل عند تجاوز البنى الصرفية غير المنظومة بناظم نحوي، وأقلّه عنصران ممكنا الربط، وهو ما يُعرف بالجمل البسيطة، المؤهلة للتواصل باستثمار البنية الصوتية والبنية الصرفية والتركيب النحوي جميعا وبهذه الوحدات الثلاث يتألف الكلام المتصل؛ لذلك يكون معنى المركّب الإسنادي المفيد مُعقَّدا، ولاسيما مركّب (الفعل/الخبر) الذي ضُمَّ إليه معنيا فعل الكينونة المحذوف: (الضمير النكرة الرابط، والزمن)، فضلا عن المعنى المعجمي الذي يجعل الجملة مقبولة تؤدي وظيفة التواصل، أو غير مقبولة، نحو: (حملتُ الجبلَ غدًا).

فإذا أردنا دراسة وحدة نحوية أساسية أو ركن إسنادي أساسي في الجملة علينا النظر إليه بوصفه مركّبا من هذه الأصوات بالذات، فـ(زيد) مثلا مؤلف صوتيا بهذا النسق وليس بنسق(ديز) مثلا، ووحدة: (كتب) هكذا مرتَّبةٌ أصواتُها وليست بنسق (تَكَبَ)، وهذا هو المعنى الصوتي، أما معنى العنصر الصرفي/النحوي فهو كونه اسما أو فعلا، أما وظيفة علم النحو الخالصة فيؤلف الجزء الثالث من المعنى، ويمثّل هذا الجزء في خصائص العنصر النحوية[٧]؛ (فعل/فاعل)، أو (مبتدأ/خبر)، يضاف إليه المعنى المقامي (معرفة/نكرة).

بهذا المفهوم يمكن الحديث عن نمط الجملة المجرد: (فعل+ فاعل) أو (فعل+ فاعل+ مفعول)، أو (فعل+ فاعل+ مفعول(١)+ مفعول(٢)) إلى غير ذلك من الوحدات التركيبية الكاملة التي يجب أنْ توصف أبنيتها انطلاقاً من وحدات اللغة بحسب شواهد الكلام؛ أي المنطوقات أو التحققات المنطوقة، أو المكتوبة التي تتحدد ظاهرياً عن طريق علامات نهاية الجملة: (النقطة)[٨] أو الوقفة التي يتمّ عندها النطق المفيد في إدامة التواصل بين طرفي الاتصال.

وكلمة جملة باليونانية Phrasis تعني إلقاء أو أداء. وكثيراً ما تقع مقاربتها بوصفها بنية إسنادية ثنائية تعبّر عن علاقة بين مسند إليه (اسم محض) أو موضوع

الكلام، ومسند (فعل) أو المحمول بلغة المنطق؛ وهو ما أكدّه سيبويه بقوله: ((وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ﴿الخبر﴾، وهو قولك: "عبد الله أخوك" و"هذا أخوك"، ومثل ذلك قولك: "يذهب زيد"، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء))[٩].

فالجملة من ناحية بنيوية مجردة هي بنية علائقية مرتبة في الذهن من قبل، وإذا تخليْنا عن الفصل الاصطناعي بين التركيب العلائقي والمجال الدلالي/المقامي يصبح من غير الممكن التفكير في الجملة بوصفها حدّاً، وإنّما بوصفها جزءاً من خطاب، أي أنّها وصلة لسانية تؤلف نسقاً نحوياً وإعلامياً في الوقت نفسه يحدد السياق معالمه[١٠]؛ لذلك يمكن الحديث عن جمل غير تامة نحوياً، نحو: (ألم) في فواتح السور، التي عدّها ابن عباس اختصاراً من أسماء يعلمُ النبي (ص) تمامها، وازنها بـ(قاف) في ((قول الشاعر:

**قُلْتُ لَهَا قِفِي قَالَتْ: قَافْ  لا تَحْسَبِي أنّا نَسِينَا الإيَجَافْ**

يريد: قالت: أنا واقفة))[١١].

ففي تلك الحالات يتحدّث النحاة عن جمل قصيرة أو مجتزأة، ويتعلّق الأمر في هذا الشأن بمنطوقات يكملها السياق المحاذي الذي يعدّ نصاً مصاحباً، قال سيبويه: ((إنّ الذين يقولون: "غاقِ غاق"، و"عاءِ حاءِ" فلا ينونون فيها، ولا في أشباهها، أنّها معرفة، وكأنك قلت في: "عاءِ وحاءِ" الإتباعَ، وكأنّه قال: "قال الغراب: هذا النحو"....))[١٢].

وقد يكون السياق الثقافي والاجتماعي العام الذي يُقال فيه قول ما، أو يُكتب في إطاره شيءٌ يكمّله سياق مقامي وتوظف فيه الإشاريات مثلاً التي قد تُعيد تحديد المُسمّى بالضمائر الشخصية، إضمارا مُكمِّلا للجملة، قال سيبويه: ((وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنّك إنّما تضمر اسماً بعد ما تعلم أنّ من تُحدِّث قد عرف من

تعني، أو ما تعني، وأنت تريد شيئاً بعينه))[١٣].

مع تحفظنا بشأن معرفة الضمير دائما؛ ذلك أنّ نظرية الفاعل السحري اكتشفت ضمائر نكرة رابطة هي الضمائر المتضمنة في صيغ الأفعال المحددة الزمن التي سمّيتها بـ(**الفواعل المسحورة**)، والضمائر المتضمنة في الأفعال مستمرة الزمن التي سميتها بـ(**الفواعل السحرية**)، وغيرها.

ويصل النحو هنا إلى حدوده المحددة من خلال موضوع الجملة ذاته، وتعالج مسائل التماسك النصي وترابط الجمل المنطوقة في النصوص إلى جانب مسائل أخرى في علم لغة النص أو نحو النص؛ ذلك أنّ الحدود بين تحليل النص والنحو تصبح غير واضحة؛ لأنّ مفهوم الجملة يستعمل بشكل مزدوج بوصفه نمطاً للجملة في النحو، وبوصفه عنصرَ نصٍّ في التحليل النصي[١٤]، فثمة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات أكثر شيوعاً تتعلق بالتفريق بين الجملة بوصفها وحدة معنوية مستقلة نحوياً أو تابعة، ويتضح ذلك في قوله تعالى:﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾[١٥]، فقوله تعالى:﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾. يمكن عدّها جملة، قال الدرويش: (("ذلك" اسم إشارة في محل رفع مبتدأ... "الكتاب" خبر "ذلك"، وهو أوْلى من جعله بدلاً من اسم الإشارة؛ لأنّه قُصِدَ بهِ الإخبار بأنّه الكتاب المقدس المستحق بهذا الاسم تدعيماً للتحدّي))[١٦].

ويمكن أنْ نعدّ: (**ذلك الكتاب**) وحدة نحوية واحدة وظيفتها الابتداء، وهو جزء من تركيب أشمل وأعقد، بإعراب (الكتاب) بدلاً من اسم الإشارة فتكون جملة((﴿**لاَ رَيْبَ فِيه**﴾ خبراً لاسم الإشارة))[١٧] كالآتي:

| مبتدأ | | عبارة الخبر |
|---|---|---|
| مبتدأ | بدل | لا ريب فيه |
| ذلك | الكتاب | |

ويمكن الوقوف عند كلمة (لا ريب) وعدّ الكلام تاماً، ثم تستأنف فتقول (فيه هدى) فيكون (هدًى) فاعلاً مرفوعاً بـ(فيه)[١٨]. كالآتي:

| جملة أولى | | جملة ثانية | |
|---|---|---|---|
| مبتدأ | خبر | فعل | فاعل |
| ذلك الكتاب | لا ريب | فيه | هدى |

هنا يمكن أنْ يتحدّث النحويون عن جُمل بسيطة تفصلُ بينها نقطة أو وقفة تدلّ على تمام المعنى هكذا: **(ذلك الكتابُ). و(لا ريبَ في الكتاب). و(في الكتاب هدى للمتقين).** ويمكن التحدّث عن جمل فرعية؛ يفرضها الضمير المعرفة (الهاء) العائد على معرفة(الكتاب): **(ذلكَ الكتابُ: لا ريبَ فيه...).**

ويطلق على الأجزاء المستقلة ابتداءً، الجمل الأساسية (الركنية)، ويُفرّق بدقّة بين الجملة الأساسية التامة (ذلك الكتاب)، والجمل الفرعية التي لا يمكن أن تستقل بنفسها، فهي بحاجة إلى أن تحتضنها جملٌ أخرى، (لا ريبَ فيه، هدى للمتقين)، فهذه تحتاج إلى حاضنة تُبنى عليها مرجعية الضمير (الهاء) الموجود في (فيه)؛ أي أنّها تتصل بجمل أخرى هي الجمل الأساسية.

مع ملاحظة أنّ الجملة الأساسية من المصطلحات غير الدقيقة من حيث مفهومها المتضمن؛ لأنّه يُستعمل بمعنى الجملة التامة، نحو جملة: (ذلك الكتاب)، التي يمكن أنْ تُردَّ كلّ العناصر الأخرى إليها، قال الجرجاني: ((قوله:"لا ريب فيه" بيان وتوكيد وتحقيق لقوله:"ذلك الكتاب"، وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أنْ تقول:"هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب"، فتعيده مرة ثانية لتثبته، وليس يُثبتُ الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضامّ يضمّه إليه، وعاطف يعطفه

عليه))[١٩]، بخلاف ما قدمنا من إعرابات.

وفي هذه الحال لا يغضُّ علم اللغة الحديث الطرف عن تلك العلاقات النحوية؛ لذلك يتجنّب مفهوم الجملة الأساسية؛ لأنّه مفهوم غير الدقيق، ويستبدله بمفهوم الجملة الحاضنة (الأم)، ويعني بها: الإطار، أو الأنموذج الأساس، أو القالب الذي تنتظم فيه الجمل الفرعية في موضع عناصر الجملة الأم لتكتسب استقلالها إذا لم تحدد بعلامات ترقيم.

وهناك نوعان من الجمل الحاضنة، أو أنموذجان أساسيان في العربية للجمل الخبرية هما:

**الأنموذج الأول:** فعل + فاعل (اسم محض).

**الأنموذج الثاني:** مبتدأ (اسم محض) + خبر (مفرد، عبارة، جملة فرعية).

وتعقيد الجمل البسيطة لا يأتي من كثرة العناصر المحتشدة أمامنا، وإنّما يأتي من إمكانية استقلال الجمل بعضها عن بعض، وإذا كان الاستقلال غير ممكن فإنّ تلك العناصر تكون متممات تابعة إما للاسم أو تابعة للفعل، وهو ما اصطلح عليه قديما بالمصطلح سيِّئ الصيت (الفضلة)؛ وهو تقنية تحليلية يمكن أنْ نميّز بوساطتها مكونات الجملة الأم من متممات ركنيها الظاهرين المترابطين في الذهن بقوة: (الفعل والاسم).

وتتضح علاقة عدد من أنواع الوحدات النحوية المباشرة بالجملة بوصفها كُلاًّ، حتى وإنْ طالتِ الجملة واتصلت بمتممات للمكونين الأساسيين (الاسم، والفعل)، ففي الجملة الآتية تظهر التفريعات التي تخدم المكوّن الفعلي الأساسي (شَرِبَ) في الجملة الآتية:

**ـ شربتُ/ وخالدا/ فنجانَ قهوةٍ،/ أمامَ المقهى، مساءً/ لإقناعهِ بالسفر/ شربًا**

سريعًا:

| شربتُ | وخالداً | فنجانَ قهوةٍ | أمام المقهى مساءً | |
|---|---|---|---|---|
| فعل+فاعل | واو المعية+ اسم منصوب | مضاف منصوب ومضاف إليه | ظرف مكان مضاف+ مضاف إليه | ظرف زمان منصوب |
| ركنان أساسيان | مفعول معه | مفعول به | مفعول فيه | |

| لإقناعه بالسفر | | شرباً سريعاً | |
|---|---|---|---|
| لام التعليل+ مصدر + ضمير رابط بالمفعول لأجله | متعلق بمصدر المفعول لأجله | مصدر | صفة للمصدر |
| مفعول لأجله | | مفعول مطلق | |

وكذلك التفريعات التي تخدم الاسم المحض أو التي تتممه في الجملة الآتية:

| جملة فعلية | | بدل | صفة | تمييز | صفة |
|---|---|---|---|---|---|
| فعل | فاعل | | | | |
| تصبب | زيد | أبو عمرو | الطويلُ | عرقاً | ساخناً |
| ركنان أساسيان | | مخصص لزيد | مخصص لأبي عمرو | يزيل غموض الإسناد | مخصص للعَرَق |

نلحظ مخصصات الاسم المحض(الفاعل)، وقد عرفناها بطريقة العطف؛ لأنّنا لا نملك اختبارات تعويض مماثلة لتلك التي شاهدناها في عبارة الفعل عن طريق الإحلال.

وهناك مُتممات تخدم ركني الإسناد كليهما (الفعل والاسم) نحو مخصص الحال في جملة: (جاء زيد راكباً)، إذ يُصوّر الحال (راكباً) نوع المجيء بأنّه (مجيء ركوب) لا مجيء مشي، فضلاً عن تخصيص هيأة الفاعل (الاسم) وهي صفة الركوب المؤقتة في أثناء المجيء وليست صفة المشي أو الركض.

وهكذا ترينا طبيعة اللغة أنّ جُمَلَها محكومة بالعلاقات، إذ تتصل وحداتها النحوية وتتمدد مرتبطة بعناصر الإسناد الرئيسة: المسند: (الفعل النكرة)، والمسند

إليه:(الاسم المعرفة) لتكوين مجموعات كلامية؛ لذلك يمكن أنْ تبقى بسيطة مهما امتدت؛ لأنّ الامتدادات إنّما هي تفريع لا أكثر. ومن ذلك يمكن إرجاع أحد عناصر الطويل جدا إلى وحدة نحوية واحدة هي الفاعل المكوّن من: (موصول+عدة جمل فرعية صلة)، نحو ما يتضح في الجدول الآتي:

| فعل | فاعل |
|---|---|
| ـ جاء | الذي ابتسم له الحظ لفوزه بالجائزة الأولى لأهم كتاب في النقد الأدبي المنشور في هذه السنة بدار المعارف،...الخ |

فالفاعل هو (اسم الموصول وصلته الطويلة) وعبارة الفاعل قد تستغرق عددا كبيرا من الكلمات أو الجمل الفرعية التي تسمى بـ(المجموعات الكلامية) التي تتكون في أدنى حال من كلمة واحدة في جملة: (جاء زيدٌ). ويمكن أن يطلق عليها (الوحدة النحوية) Syntagment التي لها في النماذج النحوية المختلفة أسماء مختلفة وتعريفات ومعايير مختلفة، ومع ذلك فثمة تعريف مشترك في كلّ المناهج يُدرك من عدّ الجمل بأنّها تكوين علائقي متدرج منظم بشكل هرمي يضمُّ الوحدات النحوية بوصفها أقساماً كلامية منتظمة يمكن تعريفها بأنّها العلاقة الواصفة العامة لمجموعة مترابطة من الظواهر، تؤدي مجتمعة وظيفة واحدة، نحو المفعول لأجله: (من أجل إقناعه بالسفر)، أو (لإقناعه بالسفر) فهي تتألف من أربع وحدات (لام التعليل، والمصدر، والضمير الرابط للحدث بالمفعول معه"خالد"، والجار والمجرور؛ المتعلقان معا بحدث الإقناع).

وتتضمن الوحدة النحوية بعض الصعوبات حين تُوضع في موقع آخر لتؤدي وظيفة غير وظيفتها الأصلية، فمثلا وحدة:(الجار والمجرور) فإنّها قد تؤدّي وظيفة الفعل، وقد تؤدّي وظيفة الظرف المفعول، وقد تؤدّي وظيفة نائب الفاعل كالآتي:

| | | وظيفة الوحدة النحوية(في الدار) |
|---|---|---|
| في الدار | زيدٌ | فعل مؤسس لجملة فعلية |
| زيدٌ | في الدار | خبر الجملة الاسمية |
| نام زيدٌ | في الدار | ظرف مخصص لمكان فعل النوم |
| نِيمَ | في الدار | نائب فاعل |

وإذا تمكَّنت الوحدة النحوية من وسم نفسها بالحركة الإعرابية فقد تحفظ الحركة رتبتها إذا تقدّمت الجملة نحو وحدة:(المفعول به المنصوب، والمفعول لأجله) مثلا، إذا تقدَّما الإسناد التام. أما المفعول المطلق فقد ينوب عن الفعل على وفق شروط أهمها حلوله محل: (أنْ+ الفعل)، أما المفعول به فيمكن أنْ يؤدّي وظيفة فاعل الجملة التي تفقد فاعلها ببناء فعلها للمجهول، وقد يرتقي مرحلة في سلّم التكوين العلائقي فيصبح مبتدأً، إذا فقدَ حركته الإعرابية، وتصبح الجملة التي كانت حاضنة له خبراً معقّدا له، نحو **تعالى:﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ﴾**[٢٠].

وبهذا يمكن أنْ تكون الوحدة النحوية حركة إعرابية أو صوتًا قصيرًا، وربّما كان معنى بلا جسد حسّيّ، وهو (النحيو) الصفري الرابط. وهو واحد من المصطلحات الجديدة الذي يمكن تعريفه بدءًا بأنّه: وحدة نحوية حجمها صفر تنتمي إلى المستوى التركيبي، نفهمها من تحليل الوحدات النحوية المُدمجة، التي لا يمكن معرفتها في لغة واحدة عن طريق مقابلتها مع العلامات الظاهرة المناظرة لها التي تؤدّي الوظيفة نفسها بطرائق علم الصرف، الذي علَّمنا طريقةً لمعرفة المورفيم الصفري الدال على زمن الفعل الماضي بالحذف المعروف من مقابلته مع مورفيمات المضارعة الموجودة (أنيت) في الجدول الآتي:

| الفعل الماضي | الفعل المضارع | مورفيم الزمن | الحجم |
|---|---|---|---|
| كَتَبَ | ـ | ××× | صفر، أو غياب دال |
| ـ | أكتبُ | الهمزة | مقطع واحد، وجود |
| ـ | نكتبُ | النون | مقطع واحد، وجود |
| ـ | يكتبُ | الياء | مقطع واحد، وجود |
| ـ | تكتبُ | التاء | مقطع واحد، وجود |

وهنا سنستعمل تقنية التحليل والتركيب لدمج مجموعة الكلمات التي تؤدي وظيفة واحدة في عبارة واحدة نسميها: (عبارة الفعل)، أو: (عبارة الاسم). ونقصد بالعبارة الصيغة النحوية التي تكون أدنى من الجملة، نحو عبارة الفعل التي تحتها خط فيما يأتي:

**ـ (عسى أن يأتي+ زيد).**

**ـ (يستطيع أن يكتب+ زيد).**

فـ(عسى أن يأتي)، و(يستطيع أن يكتب) عبارتا فعل، وتُعدّ كلها (فعلا) مسنداً، أُسند إلى عبارة الاسم المرفوع: (زيدٌ) لتكوين جملة فعلية.

والملحوظ أنّ مثل هذه العبارات الطويلة يمكن أن تأتي متصلة أو منفصلة، أي يمكن أنْ يَفصلَ بين أجزائها الفاعل (زيد) مثلاً، أو عناصر أخرى متممة للفعل، نحو: الظرف في الجملة الآتية:

**ـ عسى ـ مساءً ـ أن يأتي + زيد.**

**ـ عسى ـ زيد ـ أن يأتي.**

وبتجاوز البنية الصرفية التي تُعنى بالبنى المستقل بعضها عن بعض، إلى البنية النحوية التي تُعنى بالتركيب الإسنادي المتّصل، يمكن تسليط الضوء على النحيو الصفري من خلال وظيفته الرابطة لركني الإسناد الأساسيين: (الاسم المعرفة، والفعل النكرة) لتكوين جملة مفيدة، عن طريق موازنة الجمل الخبرية البسيطة من لغتين مختلفتين، ولا ضير في هذا الإجراء؛ لأنّ اللغات تختلف في الشكل وتتفق

بظواهر عامة، وأهمها ظاهرة الإسناد النحوي.

ومع إصرارنا على تمييز الجملتين: الاسمية والفعلية بمصطلحات مختلفة تَلِدُ لدينا فكرة تعدد وظائف العنصر الواحد في الجملة؛ تلك الفكرة التي لم يكنِ النحو التقليدي ليطيقها ويعدّها نوعًا من التناقض الذي ولّد خلافا بين الكوفيين القائلين بفاعلية المبتدأ والبصريين النافين لها؛ لذلك راحوا يبحثون عن الفاعل فعقّدوا الجملة، وراح المتأثرون بهذا الخلاف يسوّغون هذا الرأي أو ذلك(٢١).

في حين إنّ ما يُرى تناقضا أولَ وهلة يُعدّ جزءا من طبيعة اللغة، فاللغة الطبيعية لها بنيتها المستقلة، التي قد لا تعبأ بالواقع؛ وقد يُفسِّرُ بعض ظواهرها الواقع، ومن هنا تأتي خصوبة عناصرها التي هي جزء من عبقريتها؛ نتيجة للتوتر الذي يحصل بين مصطلحات البنية النحوية المستقلة، والمصطلحات التي توافق الدلالة المنطقية والمقامية أحيانا، فتقديم فاعل الجملة الفعلية يجعله في الجملة الاسمية مبتدأ، وهو لا يلغي كونه فاعلا من حيث الدلالة؛ لذلك يعّد مبتدأً إسناديا فاعلاً من حيث الدلالة.

وكذلك تتدخل الدلالة في توليد تعدد الوظائف، نحو مجيء الفاعل مع أفعال المطاوعة في نحو قولنا: **(انكسرَ الزجاجُ)**.

فالمصطلح الإسنادي يجعل (الزجاج) فاعلا، ولكنّ الدلالة تقول: لا بأس في ذلك، لكنّي لا يمكن أن أتحدَّث عن زجاج قام بكسر نفسه؛ وعليه يمكن حلّ نزاع المَحقَّين بإرضائهما جميعا فنقول: الزجاج (فاعل/منفعل) في وقت واحد.

## المبحث الثاني

## أشكال الفعل والاسم في الجملة البسيطة، وقواعد تمييزهما:

### ١ـ أشكال الفعل والاسم في الجملة العربية:

أباحت اللغة العربية لمتكلميها توليد نوعين من الجمل على منوالين مجردين، **أحدهما:** يقدّم الفعل النكرة، **والآخر:** يُقدّم الاسم المعرفة، وهذا يعني أنّ موقع

الابتداء غير محفوظ للاسم المعرفة فقط، كما هو الحال في الجملة الخبرية في اللغة الانجليزية التي اقتصرت على نوع واحد من الجمل وهو الجمل الاسمية، فخصصت الموقع الأول للأسماء.

ثم عمدت لغتنا إلى حذف الأفعال المساعدة التي كانت محدَّدة الموقع بورودها قبل (الأفعال/الأخبار)، ودمجت معنييها: (الزمن، والضمير النكرة الرابط) في صيغة (الفعل/الخبر)، ثُمَّ أباحت للمتكلم الأمّ أن يستعمل مقدرته الإبداعية لتوليد عدد كبير من الجمل على المنوالين لم يكن قد سمع بتلك الجمل من قبل ويفهمها الآخر، باستعمال أشكال مختلفة من (الأفعال/الأخبار)، منها سهْل التمييز وهي الأفعال المحددة الزمن: (**جاء، يجيء، سيجيء**)، ومنها ما يختلط شكله اللغوي بأشكال الأسماء، وهي الأفعال المستمرة الزمن، وأبرزها المشتقات، نحو: (**قائم، محمود، أشرف، كريم، فضل**...) إلى غير ذلك لأداء وظيفة الفعل في الجملة. التي سمّاها الكوفيون بـ(أشباه الأفعال)[٢٢]، وهي تسمية خجولة حرمت المتعلمين أنْ يميزوا الوحدة النحوية في الجملة بوظيفتها التي تؤديها، وهو تمييز مهم وأمينٌ بخلاف العلامات التمييزية التي وضعها النحاة التقليديون التي ضللت من وثقوا بصحتها وبعصمة واضعيها، نحو علامات تمييز الاسم التي ذكرها ابن مالك(ت٧٦٢هـ) بقوله:

**بالجرِّ والتنوينِ والندا والـ ومُسندٍ للاسم تمييز حصل**[٢٣]

وقد تبيّن لنا أنّ هذه العلامات لا تميّز الاسم من الفعل في الجملة؛ لأنّ العنصر اللغوي إنّما يصبح اسما أو فعلا بحسب الاستعمال. ويظهر خطأ هذه العلامات الجسيم عند استعمالها لتصنيف الجمل العربية إلى اسمية أو فعلية، إذ عدّ ابن هشام(ت٧٦١هـ)[٢٤]، جملة:(هيهاتَ العقيقُ)، وجملة:(قائمٌ الزيدانِ) من الجمل الاسمية؛ لأنّه رأى(هيهاتَ، وقائما) اسمين، اعتمادا على قضية شكلية هي عدم التصرُّف، أو التنوين.

وقد اعترض الدكتور مهدي المخزومي على منهج ابن هشام المعتمد على التفريق اللفظي المحض، ووصفه بأنّه ساذج[٢٥]، وعلَّقَ عليه قائلاً: ((فلا هو

﴿هيهاتَ﴾ بالمنوَّن، ولا بالمجرور ولا بالمنادى، ولا بالمتصل بـ(أل)، ولا بالمسند إليه أبداً، ويُؤخذ عليه شيء آخر لا ينبغي لمثله أنْ يقع فيه، وهو أنّ (هيهاتَ) في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الأفعال))[٢٦].

وقال المخزومي أيضًا: ((أما تمثيله للجملة الاسمية بقوله: (قائم الزيدان) فغير موفّق؛ لأنّها ليست بالجملة الاسمية في الواقع؛ لأنّ المسند إليه فيها فاعلٌ لا مبتدأ، وإنْ قيلَ في إعرابه: إنّه فاعل سدَّ مسد الخبر؛ لأنّ كونه فاعلاً ينفي أنْ تكون الجملة اسمية))[٢٧].

فلا موقع العنصر المكوّن للجملة ثابت، ولا الأشكال اللغوية متجانسة العلامات يمكن منها تمييز الاسم من الفعل، ولا توجد علامة مساعدة تمييز الفعل كالموجودة في الانجليزية مثلا وهي (أفعال الكينونة) التي لها موقع محدد يسبق (الأفعال/الأخبار)، لهذا أصبح التمييز بين الاسم والفعل صعبا جدا ويحتاج إلى طرائق علمية واضحة وأمينة، ومقنعة باعتماد فرضيات مبرهن عليها، واعتماد الإعراب العمودي بدلا من الإعراب الأفقي المعهود؛ لأنّه يحوّل الدال السمعي الذي يُتلقى دُفعات عبر الزمن، إلى دالٍّ بصري يُدرك دفعة واحد، وهو ما يُظهر بسهولة أشكال (الفعل) الممكن استعمالها بجمل مفيدة مقبولة في الجدول الآتي:

| فعل (مسند) | فاعل(مسند إليه) | وصف المسند قديما | الزمن | التأويل الكاشف |
|---|---|---|---|---|
| قَدمَ | زيدٌ | فعل ماض | أفعال محددة الزمن | – |
| يَقْدمُ | زيدٌ | فعل مضارع | | – |
| سيقدمُ | زيدٌ | فعل مستقبل | | – |
| قادمٌ | زيدٌ | اسم فاعل | أفعال غير محددة الزمن(مستمرة الزمن) | – |
| محمودٌ | زيدٌ | اسم مفعول | | – |
| الأطولُ | زيدٌ | اسم تفضيل | | – |
| نجّارٌ | زيدٌ | صيغة مبالغة | | – |
| عدْلٌ | زيدٌ | مصدر | | – |
| تميميٌّ/مصريٌّ | زيدٌ | منسوب | | بمعنى المفعول |
| هيهاتَ | السفرُ | اسم فعل(خالفةً) | | بمعنى(بَعُدَ أبدا) |
| سبعةٌ | أهلُ الكهف | معدودون | | بمعنى المفعول |
| في الدار | زيدٌ | ظرف مكان | | مستقر |
| أمامَ الدار | زيدٌ | | | مستقر |
| الساعةَ | الامتحانُ | ظرف زمان | | مستقر بزمن |
| منخلٌ | زيدٌ | اسم آلة | | فاشي الأسرار |
| حجرٌ | قلبُ زيدٍ | جامد | | قاسٍ |

وتنشأ الجملة الاسمية من وضع عناصر القائمة الثانية في القائمة الأولى، وهنا تختلف المصطلحات، إذ يصبح الفاعل مبتدأ، والفعل خبرا، بحسب ما أشرتُ سابقا، لاختلاف الجملتين نوعيا.

ومثلما للفعل أشكال مختلفة تظهر في القائمة الأولى؛ بأصنافها وفروعها الداخلية، تكون للأسماء أشكال مختلفة أيضا، وعليه فلا فائدة من العلامات التي وضعها النحو التقليدي؛ لأنّها علامات مضللة، سواء علامات الاسم أم علامات الفعل: (السين، وسوف، وقد..)، فهي لا تتفق وطبيعة اللغة التي ترفض كلماتُها التصنيفَ الذي يسبق الاستعمال؛ لأنّ اللغة الطبيعية قائمة على مبدأ أنها (لعبة)[٢٨]، بمعنى أنّها لا تخضع للحساب المنطقي الدقيق الذي يجعل لكلّ كلمة معنىً محدداً، ولكلّ عنصر في الجملة وظيفة واحدة. فهي ليست كالرجل الصارم الذي يعرف دائماً ما يُريد ويفعل على وفق قواعد لا يحيد عنها، بل هي كرجل متفائل نشط يعمل على وفق قاعدة: (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب).

وهكذا يمكن أنْ نسمّي شخصا باسم يتضمن علامات الفعل القديمة: (السين وسوف، وقد) وغيرها، ونجعله مسندا إليه في جملة خلال دقائق، كأنْ ننادي على (زيد) مثلا ونقول له: تعال يا زيد، فيقول: (سوف آتي قريبا)، ثم نكرر النداء عليه، فيكرر نفس الجملة، وحين يأتي يمكن أن نقول: **(جاء/ سوفَ آتي قريبا)**، كقولنا: **(جاء/ تأبطّ شرًّا)**.

ولدينا شواهد استُعْمِلَتْ فيها صيغُ الأفعالِ أسماءَ، وتأخذ أشكالا مختلفة مثلما للأفعال أشكال مختلفة، من حيث الحجم ومن حيث بنيتها الصرفية المخصصة التي تُبنى على صيغ الأفعال والجمل أيضا، كالآتي:

| فعل نكرة | اسم/ فاعل معرفة | وصف الفاعل |
|---|---|---|
| جاء | يزيد أو يعيش | اسم مفرد بهيأة الفعل المضارع |
| جاء | ابنُ يعيش | اسم بهيأة مضاف ومضاف إليه |
| طارَ | مالكُ الحزينُ | اسم بهيأة صفة وموصوف |
| جاء | الذي فاز بالجائزة | اسم بهيأة موصول وصلته |
| جاء | جاد تأبّط شراً | اسم بهيأة الجملة |

ولا تُفكَكُ هذه الأسماء ولا تُعْرَبُ أجزاؤها؛ كما أعرب ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)(تأبط شرًا) بأنّه:((جملة من فعل وفاعل ومفعول))[٢٩]؛ لأنّها عبارة اسم متماسكة الشكل والمعنى. وقد عالج علم اللغة الحديث هذه المشكلة بإطلاق مصطلح تقني هو(الكلمة/ الشكل)Word Form، على الكلمات المخصصة لأداء وظائف نحوية، وبيّن لها خاصتين هما[٣٠]:

أ ـ امتلاكها نوعًا من الاستقلالية الوظيفية، أي تؤدّي وظيفة معيّنة في الكلام. نحو: وظيفة الفعل، أو وظيفة الاسم، أو وظيفة الظرف إلى غير ذلك، وربما وظيفتين (نحوية/دلالية) في وقت واحد.

ب ـ امتلاكها نوعًا من التماسك الداخلي، أي التي تقاوم الفصل بين أجزائها إذا كانت مكوّنة من عدة أجزاء، بحكم وحدة وظيفتها. كالتي رأيناها سابقاً. وإذا حدث فصل بين أجزائها فإنّه يحصل بشروط تؤمن اللبس، ذكر بعضها النحو التقليدي، منها: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بصفة عبارة (الاسم المركّب) وذلك قول الشاعر:

**نجوتُ وقد بلّ المراديُّ سيفَهُ من ابنِ أبي ـ شيخِ الاباطحِ ـ طالبِ**[٣١]

نلحظ أنّ الشاعر فصل بين عبارة الاسم: (أبي طالب) بصفته (شيخ الاباطح)، وكذلك يمكن الفصل بين العبارة الاسمية بالقَسَم، حكى الكسائي: ((هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ))[٣٢].

وقد مرتْ بنا عبارات فعل مركبة نحو:(في الدار)، و(أمام الدار)، وقد تطول عبارة الفعل إلى أكثر من (كلمتين/شكل) نحو:(عسى أن يأتي/ زيدٌ)، فعبارة الفعل هي: (عسى أنْ يأتي)، وهي عبارة متماسكة شكليّا ولها وظيفة واحدة هي الفعل(المسند)، لكنْ يمكن الفصل بين أجزائها بمتممات الفعل: المفعول به، والمفعول معه، والمفعول فيه (الظرف)، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، وغيرها كالآتي:

| عبارة الفعل | الفاعل | نوع الفاصل |
|---|---|---|
| عسى ـ تفاحةُ ـ أنْ يأكلَ | زيدٌ | مفعول بهِ |
| عسى ـ وخالداً ـ أنْ يأتيَ | زيدٌ | مفعول معه |
| عسى ـ مساءَ ـ أنْ يأتيَ | زيدٌ | مفعول فيه |
| عسى ـ بالطيارة ـ أنْ يأتيَ | زيدٌ | مفعول بوساطته |
| عسى ـ لأجل رعاية أمّه ـ أنْ يأتيَ | زيدٌ | مفعول لأجله |

إلى غير ذلك من جمل مقبولة تؤمن اللبس. وقد سُمِّيَتْ هذه الظاهرة في النحو التقليدي بعدم الفصل بالأجنبي، مقابل إمكان الفصل بمعمولات المشتقات التي تؤدي وظيفة الفعل، التي تعدّ غير أجنبية عن عبارة الفعل؛ لأنّها مخصصات للحدث المتضمن في المشتقات.

والمهم هو أنْ نحافظ على تماسك الوحدات النحوية؛ لأنّ التفكيك يحولّها من كلمات نحوية إلى كلمات معجمية كاملة الشخصية، إذ تُصبح الكلمة النحوية: (الاسم/ الفاعل): (مالك الحزين) مثلا كأنّها مشتقة من جذرين معجميين: (مَلَكَ، وحَزِنَ)، وهو ما لا يريده المتكلم الذي استعمل الشكل (مالك الحزين) دالا على وظيفة الاسم النحوية المميزة له من الفعل[٣٣]، وهي اسم لطائر معروف بدلالة(طار)، بخلاف استعمالنا لـ(مالك) اسما لشخص في جملة: (جاءَ مالكٌ الحزينُ)، فتكون عبارة: (مالك الحزين) مؤلفة من وحدتين: (اسم فاعل معرفة + صفة).

ومن هنا يتضح حجم المشكلة في أنّ عددا من الأفعال كنّا نعدّها أسماء ونصرّ على رأينا، وأنّ هناك عددا من الأسماء كنّا نعدّها أسماءَ لا جدال فيها نحو ألفاظ العَلَم، وألفاظ الإشارة، والضمائر وغيرها، وقد غيّرها الاستعمال إلى أفعال؛ لذا نحتاج إلى قواعد تسهّل علينا تصنيف ركني الجملة الظاهرين إلى اسم أو فعل؛ علمًا أنّ للتصنيف في نظرية الفاعل السحري مرجعين مهمّين:

**أولهما:** ذهن المخاطب.

**وثانيهما:** طريقة الاستعمال فمثلا لفظة (منخل) التي جاءت في الجدول فعلا بإسنادها إلى اسم في جملة :(منخلٌ زيدٌ)؛ أي فاشي الأسرار. لكنْ يمكن إرجاعها إلى اسم عندما نسندها إلى فعل، بقولنا: (انكسر منخلُ زيدٍ)، وستُذلل صعوبات تمييز الاسم من الفعل بالقواعد الآتية.

## ٢ـ قواعد تمييز الاسم من الفعل في الجملة العربية:

### أ ـ قاعدة الإحلال[٣٤] Commutation:

تمثل القائمة الأولى في الجدول الكبير السابق قائمة الفعل التي تبيّن كيف تمكّن العربي من توليد أفعال بمقدرته الإبداعية اعتمادا على قانون مجرد عميق واحد هو قانون الجملة الفعلية:(فعل+ اسم/فاعل). وكلّ ما يندرج تحت البنية العميقة المجردة هذه يكوّن تنويعات سطحية منجزة للفعل، بحسب الوظيفة التي أدّاها في الجملة بإنشاء جملة فعلية تبدأ بنكرة وترفع فاعلا معرفة، وقد تعمدتُ إسنادها إلى نفس الفاعل(زيد) قدر الإمكان لتوضيح وظيفة الأفعال الواحدة مهما اختلفت أشكالها.

ولعل تسمية الكوفيين لهذه الاستعمالات باسم(أشباه الأفعال) يرجع إلى استعمالهم هذه القاعدة في أذهانهم، التي تبيّن أهمية وحدة الوظيفة التي تجعل العناصر مصنَّفة تحت صنف نحوي واحد، وكان الفاكهي (ت٩٧٢هـ) أجرأ منهم في وصفه الوارد في باب (الأسماء العاملة عمل الفعل) ويظهر ذلك في قوله: ((وعُومِلَ معاملته ﴿الفعل﴾ في العمل من رفع ونصب من الأسماء عشرة، وهي على سبيل التعداد: (اسم الفاعل) كهيهاتَ العقيقُ،... والمثال[٣٥]، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف والجار والمجرور....))[٣٦].

وتثبت قاعدة الإحلال أنّ القائمة الأولى هي أفعال من منظور وظيفي، وأنّها أكثر من عشرة، بخلاف الفاكهي. وكونها أفعالا يعني أنّها نكراتٌ بغض النظر عن

أشكالها اللغوية، سواء اتصلت بالمورفيم (أل) نحو: (الأفضل)، أم تألفت من مضاف ومضاف إليه محلّى بـ(أل)، نحو(أمامَ الدارِ)، أو المنسوب إلى قبيلة أو بلد، ذلك أنّ ما يُرى معرفة من خلال شكله اللغوي يعدّ هنا نكرة في المعنى؛ لأنّه خبر لا يعرفه المخاطب فطلب من المتكلم نقله إلى مخاطبه بإسناده إلى معرفة (زيد) المعرّف عند طرفي الاتصال كليهما. وهذا يعني أنّ الاسم (زيد) يؤلّف قاعدة مشتركة للتواصل بين طرفي الاتصال، قد تكون هي التي ترشدنا إلى معرفة الفعل. لكنّ الجمل الممكنة التي يولّدها العربي لم يتميّز أحد عناصرها بهذا الوضوح لنعرف بوساطته العنصر الآخر، فكيف نميّز الاسم من الفعل في الجمل التي يتساوى شكلُها تعريفا وتنكيرا، أو التي يرد طرفاها باللفظ نفسه، وهي جمل مقبولة، نحو: **(زيدٌ زيدٌ)، و(فاضلٌ فاضلٌ)**. الجواب يكمن في القاعدة الثانية، وهي قاعدة الموقع.

**ب ـ قاعدة الموقع:**

على الرغم من أنّ العربية لم تجعل موقعا مُخصصَا للاسم، إلا أنّها في مثل الجمل السابقة خصصت الموقع الأول للاسم المعرفة، وبهذا نحكم على كلّ جملة يتطابق فيها شكلا ركني الإسناد الظاهرين بأنّها جملة اسمية دائما. وسنثبت ذلك بالاستعانة بآراء حذاق النحاة القدامى.

وفي الجدول الآتي أمثلة أخرى لوحدات نحوية تُرى أنّها أسماء لاشكّ في اسميّتها، ولكنّها استعملت أخبارا نكرة وهي :(أنتَ، وأم خالد، وزيد)؟!!. وهنا يثار سؤال كيف تكون هذه العناصر أفعالا؟!.

الجواب هو: إنّ الاسم (المبتدأ) المعرفة، يَسِمُ العنصر المسند إليه في إسناد مفيد بميسم (الفعل/الخبر) النكرة، ولتقريب صورة التنكير والوظيفة الفعلية نلجأ إلى التأويل النحوي، الذي نكرر أنّه مجرد تقنية للإدراك، وليس تدخّلا في صميم كلام المتكلم بما يُغيّر مقاصده، ويظهر ذلك في الجدول الآتي:

| مبتدأ/اسم معرفة | خبر/فعل نكرة | تأويل الخبر بفعل واضح |
|---|---|---|
| فاضلٌ | فاضلٌ | اسم فاعل مشتق من فَضُلَ يفْضُلُ |
| زيدٌ | زيدٌ | مصدر من زاد يزيدُ فهو زيدٌ |
| أنتَ | أنتَ | أي: ثابتٌ على ما أنت عليه |
| هندٌ | أمُ خالدٍ | أي: تكنّى أمَّ خالدٍ |
| القائمُ | زيدٌ | أي: يُسمى زيدا وليس بكرا |
| أنتَ | وشأنَكَ | اي: مصاحب لشأنكَ |

فـ(فاضل، وزيد) في القائمة الأولى أسماء أشخاص معرفة عند طرفي الاتصال، وفي القائمة الثانية يصبحان مشتقين مستمري الزمن وهما فعلين وظيفيين جاءا بهيأة: (اسم الفاعل، والمصدر).

أما عناصر قائمة الخبر النكرة الأخرى وهي:(أنتَ، وأم خالد، وزيد) فإنّها أخبار نكرة في ذهن المخاطب، أي إنّ مخاطبنا يجهل نفسه بأنّه ثابت على ما هو عليه ولم يتغيّر، سواء كان ثبوته على حسن خُلق أم على سوء، بحسب المقام.

وإنّ الوحدة النحوية: (أم خالد)هي كنية (هند) التي يجهلها المخاطب، أي إنّه يجهل تكنية(هند) بهذه الكنية، فقلنا له: (هند/ تُكنَّى أمَّ خالدٍ)، فالتنكير ليس في ذات لفظ(أم خالد)، وإنّما حصل بحدث التكنية، أي في عمليةٍ حمل هذه الكنية على(هند)، وكذلك عملية حمل تسمية (القائم) على (زيد) في الجملة الأخيرة، بمعنى أنّ المخاطب يجهل اسم القائم المعرفة لدى طرفي الاتصال أهو: (زيد، أم بكر، أم خالد، أم غير ذلك)، فأخبرناه باسم القائم بأنّه يُسمّى (زيدا)، فالتنكير وقع على حدث التسمية.

وعلى هذا الأساس ستصبح الأخبار النكرة لهذه الجمل معارفَ إذا ما قُدِّمتْ

في مثل هذه الجمل، ويصبح الاسمان المعرّفان: (هند، والقائم) مثلا نكرتين لتأخرهما إلى موقع الخبر؛ لأنّ الموقع الأول في مثل هذه الجمل مخصص للمعارف، والثاني للأخبار النكرات. ويؤكد ما ذهبتُ إليه تمييز الجرجاني بين جملتي:(زيدٌ المنطلقُ)، وجملة:(المنطلقُ زيدٌ)، التي يبيّن منهما أنّ اسم العلم (زيد) والمضاف إلى معرفة (صاحبك) يمكن أنْ يأتيا نكرتين في قولنا: (المنطلقُ زيدٌ)، و(اللابسُ الديباج صاحبُك)، أي إذا تساوى المبتدأ والخبر بالتعريف شكلا فإنّ العنصر الأول يُخصص للاسم المبتدأ الذي يسمُ ما بعدَه بالخبرية والتنكير في ذهن السامع، قال الجرجاني: ((وليس كذلك إذا قدّمت (المنطلق) فقلت: المنطلقُ زيدٌ، بل يكون المعنى حينئذٍ على أنّك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك، فلم تُثبته، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقالَ لك صاحبك: المنطلقُ زيدٌ؛ أي هذا الشخص الذي تراه من بُعدٍ هو زيد. وقد ترى الرجلَ قائماً بين يديك وعليه ثوب ديباج، والرجل ممن عرفته قديماً ثم بَعُدَ عهدك به فتناسيته، فيقال لك: اللابسُ الديباج صاحبك الذي يكون عندك في وقت كذا، أَمَا تعرفه؟ لشدَّ ما نسيت. ولا يكون الغرض أنْ يُثبتَ له لبس الديباج، لاستحالة ذلك، من حيث إنّ رؤيتك الديباج عليه تُغنيك من إخبار مخبر وإثبات مثبت لبسه له))[٣٧].

فـ(المنطلق) و(لابس الديباج) أسماء محضة؛ لأنّها حددت مرجعها بنفسها وهي معارف على الرغم من أنّها تُرى كأنّها مشتقات من الفعلين: (انطلق، ولبس). و(زيد)، و(صاحبك) أخبار نكرات على الرغم من عَلَمِية لفظة (زيد)، والإضافة إلى الضمير(الكاف) المزعوم تعريفه بعدّه من المعارف دائما على الرغم من أنّ كلتا اللفظتين توحي بأنّها جثة، إلا أنّ موقعهما المتأخّر بعد الأسماء المحضة وأخذهما موقع الخبر جعلهما نكرتين لا من حيث شكلهما اللغوي، وإنّما من حيث جهل السامع بهما، ولا يكشف عن هذه الملابسة إلا المقام، بمعاضدة التأويل الكاشف.

وقد ذكر سيبويه وابن جني(ت٣٩٢هـ) وغيرهما هذه الظاهرة ولكنّهم لم يضعوا لنا قاعدة واضحة تمييز الاسم من الفعل، ومن ثَمَّ تمييز نوع الجملة، ولكنّهم

كشفوا لنا في أثناء مناقشتهم للجمل التي يتطابق اسمها وخبرها بلفظ واحد، تأويلا يدعم فعلية العنصر المتأخر وتنكيره، ويظهر ذلك في قول سيبويه: ((أنت أنت، و"إنْ فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ"، أي: فأنتَ الذي أعرفُ، أو أنتَ الجوادُ الجَلْدُ، كما تقول:"الناسُ الناسُ"، أي: الناسُ بكلِّ مكان وعلى كلِّ حالٍ كما تَعرفُ)) (٣٨)، وقال ابن جني:((... وهمُ همُ، أي: هم الذين أعرفهم بالشرِّ والمنكر لم يستحيلوا ولم يتغّيروا. فلولا هذه الأغراض وأنّها مرادة معتزمة لم يجز شيء من ذلك، لتعّرى الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأول، وكأنّه إنّما أُعيد لفظ الأول لضرب من الإدلال والثقة بمحصول الحال))(٣٩)، بمعنى أنّ المتكلم عدلَ إلى هذا الأسلوب اعتمادا على ذكاء المخاطب، وعلينا أنْ نكون أذكى في وضع المنهج المُيسَّر للمتعلمين، ولا نقع بخطأ النحو التقليدي الذي قسَّمَ الفصائل النحوية خارج السياق الاستعمالي.

**ج ـ قاعدة إمكان إثبات ونفي (الفعل/الخبر) بخلاف الاسم الثابت دائما:**

استعملت نظرية الفاعل السحري تمييزا دقيقا آخر يعصم المتعلمين من الوقوع بخطأ التمييز بين أهم ركنين من أركان الجملة العربية، بدلا من الحشد الكبير من العلامات المضللة. والعلامة المميزة الجديدة التي يمكن استعمالها وحدَها، هي أنّ (الفعل/الخبر) بوصفه خبرا محمولا، فإنّه يمكن أن يُثبَتَ ويُنفى، أي يوجد أو لا يوجد، بخلاف الاسم الذي يشير إلى موجود معيّن ولا يمكن نفيه، وهو ما يتضح في قولنا:

**ـ جاء زيدٌ. (إثبات خبر المجيء).**

**ـ ما جاء زيدٌ. (نفي خبر المجيء).**

**ـ جاء ما زيدٌ. (جملة غير مقبولة؛ لأنّ النفي مسلط على الاسم فقط).**

**ـ ما زيدٌ جاء. (مقبولة؛ لأنّ النفي مسلط على الفعل، وإنْ فصل بينهما الاسم).**

فالاسم الفاعل(زيد) لا يمكن نفيه، بخلاف (الفعل/الخبر). أما قولنا:(جاء غيرُ زيدٍ)، فإنّه لا ينفي وجود زيدٍ، فزيد موجود لكنّنا أسندنا المجيء لغيره بسبب جهلنا

باسم الجائي، أو بقصد إخفاء اسم الجائي للخوف عليه أو لأي غرض مقامي اقتضى نسبة المجيء إلى غير زيد مُخصصا بلفظ(زيد)؛ لذلك لا ننفي زيدا من الوجود بـ(غير)؛ لأننا استعملنا لفظه (زيد) مُخصِصا لدائرة تنكير الاسم الفاعل، الذي يجب أنْ يكون معرفة يحدد مرجعه بنفسه، وعليه يكون تركيب: (جاء غيرُ زيدٍ = جاء مثلُ زيدٍ)، أو(جاءَ ابنُ زيدٍ).

والفاعل هو(غيرُ) ويأخذ علامته الإعرابية؛ الضمة، أما من حيث التماسك الداخلي لشكل الفاعل ومعناه الدلالي فهو المركب شكلا من لفظين: (غيرُ زيدٍ) على الاستثناء المضاف، الذي لا يعني استثناؤه من المجيء نفيه من الوجود، كما ننفي الحدث مرة أو نثبته مرة أخرى.

وعلى هذا المنوال يمكن نفي العنصر الثاني للجمل التي يتساوى فيها لفظا الركنين شكلا، فنقول:(فاضلٌ ليس فاضلا، وزيدٌ ليس زيدا، وأنت لستَ أنت، وهندٌ ليست أمَّ خالدٍ، والقائم ليس زيدا). وكلّ ما يمكن أن يُنفى ويُثبت هو فعل أو خبر.

وقد وضعت اللغة العربية علامة جديدة (للفعل/الخبر) المنفي هي الفتحة، دلالة على أنّ النفي واقع عليهما وليس على الاسم، في حال تقديم أداة النفي العاملة إلى بداية الجملة في قولنا: (ليس فاضلٌ فاضلاً)، ويُؤمن اللبس في حال إلغاء عمل أداة النفي (ما) عندما يتأمل الباحث في قاعدة (نفي/إثبات) الخبر.

وقد عَرَفَ النحاة التقليديون هذه القاعدة، وذلك قول ابن السراج:((وبالخبر يقع التصدي والتكذيب، ألا ترى أنّك إذا قلت:"عبدُ اللهِ جالس"، فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله))[٤٠]. لكنّهم لم يستعملوها في التطبيق، واستعاضوا عن هذه القاعدة المهمة بعلامات شكلية مضللة، لا تتفق وطبيعة اللغة التي ترفض التصنيف الذي يسبق الاستعمال.

**د ـ قاعدة الوسم المتبادل بين ركني الجملة:**

تعتمد هذه القاعدة على إدخال نظام نظرية المقام في تمييز الاسم: (فاعل/

مبتدأ)، من (فعل/ خبر)، فضلا عن العلاقة البنيوية بينهما، بعد هجر التعريفات القديمة؛ لأنّها لم ترعَ هذين الإجراءين في التعريفات؛ وعليه يمكن تعريف ركني الجملة بالآتي:

**الاسم (المسند إليه):** هو المعرفة في ذهن طرفي الاتصال، ويشير إلى موضوع ويحدد مرجعه بنفسه[٤١]، ويسم العنصر المشترِك معه في علاقة إسنادية مفيدة بميسم التنكير؛ إذ يجعله خبراً، حتى إذا تحلّى بعلامات التعريف القديمة. وإذا تقدّم أسس للجملة الاسمية وسُمِّيَ (مبتدأً إسناديا/ فاعلا دلاليا)، وإذا تأخّر أسس للجملة الفعلية وسُمي فاعلا.

**الفعل (المسند):** هو النكرة في ذهن المخاطَب؛ المحمول بلغة المنطق، ويأتي بداية الجملة الفعلية، وفي نهاية الجملة الاسمية باصطلاح(الخبر)، ويَسِمُ ما يسند إليه إسنادا مفيدا بخصيصة المعرفة، يسمّى فعلا إذا تقدّم، وخبرا إذ تأخّر. ويحلل (الفعل/الخبر) إلى ثلاثة عناصر هي:

**ـ زمن الفعل: (محدد/ مستمر).**

**ـ ضمير خبر نكرة رابط: (مسحور، سحري) بحسب نوعي الزمن السابقين.**

**ـ الحدث أو الوصف المحمول، أو الدلالة المعجمية.**

والوسم المتبادل يجعلنا إذا عرفنا أحد العناصر بأي طريقة كانت، يمكننا معرفة خصائص العنصر الآخر إذا كان بينهما إسناد مفيد، بحسب ما هو موضح في الجدول الآتي الذي سنحلل فيه جملتي قوله تعالى: ﴿**اللهُ ربُّنا**﴾،وقوله: ﴿**ربُّنا اللهُ**﴾، اللتين كلتاهما جملة اسمية تبدأ بالاسم المعرفة على وفق قاعدة الموقع التي تشتغل عند تساوي ركني الإسناد تعريفا شكليا، أو بورودهما باللفظ نفسه. وهي تجعلنا نَعْرِفُ أنّ الاسم وهو ما وقع بداية الجملة، وعليه يسهل تأويل الخبر بما يوضّح فعلية الخبر الوظيفية وتنكيره المقامي؛ وهما هنا لفظتا: (ربّنا، والله) كالآتي:

| اسم(معرفة) | خبر(فعل/نكرة) | تأويل الفعل | المقام |
|---|---|---|---|
| اللهُ | ربُّنا | رابٌّ لنا، أي مالكنا | تقال لمن يُنكر تملك الله لنا |
| ربُّنا | اللهُ | يُسمَّى الله | تقال لمن يصف غير الله بالربوبية |

وأيّ طريقة تمكّننا من معرفة أحد العناصر تُمكّننا من الاستدلال على خصائص العنصر الآخر بوساطة هذه القاعدة، اعتمادا على خبراتنا، أو معرفة مقاصد المتكلم مهما كان شكل العنصر اللغوي.

وربما وسم الخبرُ(جاء) المُحكم تنكيرُهُ الاسمَ المبتدأ المُحكم تنكيرُهُ شكلا(رجلٌ)، بميسم التعريف في التراكيب التي وصفها سيبويه بأنّها ملبسة؛ في قوله: ((ألا ترى أنّك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً، كنت تلبس؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا....))[٤٢].

في حين أجاز ابن السراج مجيء الاسم المبتدأ نكرة من حيث الشكل، في جملة: (رجلٌ جاء)؛ لأنّ هذا التركيب يُوحي أنّ رجلاً واحداً جاء، وليس اثنين، أو رجلاً جاء وليس امرأةً، اعتمادا على المقام، وهو ما أشار إليه بقوله: ((ويجوز أنْ نقول: "رجلٌ قائمٌ" إذا سألك سائل فقال: رجلٌ قائمٌ أم امرأة: فتجيبه: رجلٌ قائمٌ، وجملة هذا أنّه إنّما يُنظر إلى ما فيه فائدة من الوجوه فهو جائز وإلا فلا...))[٤٣].

وتفيد هذه القاعدة في معرفة مقامات التخاطب التي تُستعمل لتعريف النكرات وتنكير المعارف، ولاسيما التي صُنِفتْ تحت عنوان (اسم)، نحو: (الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة)، وقد لحظنا كيف أصبحت كلمة الضمير الثانية في جملة: (أنتَ أنتَ) فعلا، وكذلك يمكن استعمال كلمة الإشارة (هذا) فعلا أيضا، نحو قولنا:**(هذا زيدٌ راكبا)**، إذ تتضح فعلية وتنكير لفظة (هذا) بإضافة متمم الحال للجملة الموضحة في جدول الإحلال الآتي:

| فعل | فاعل | حال |
|---|---|---|
| جاء | زيدٌ | راكبا |
| هذا | زيدٌ | راكبا |

فالحال (راكبا) متمم يأتي بعد جملة كاملة الإسناد، وهي هنا :(فعل+ فاعل)، وإذا عرفنا أنّ(زيدا) اسم معرفة فاعل عند طرفي الاتصال، فإنّه يسمُ ما قبله بالفعلية والتنكير، والجملة الأمّ جملة فعلية، وهكذا يتحوّل لفظ الإشارة إلى فعل يوافق مقاصد المتكلم؛ لأنّ المتكلم يَصِفُ زيدا وصفا مؤقتا في أثناء مجيئه أو في أثناء الإشارة إليه. وهذا يعني أنّ لفظة(هذا) ليست اسما هنا.

أما إذا كان السامع يبحث عن شيء صلب ليدقَّ به مسمارا مثلا، ووجدنا ما ينوب عن المطرقة، وهو عثورنا على حجر، وأمسكنا بالحجر وجئنا به إلى السامع المشكك بصلابة ما في أيدينا لاستعماله بدلا من المطرقة، وقلنا:(هذا حجرٌ) فـ(هذا) هنا اسم معرفة؛ لأنّها تشير إلى موضوع يحدد مرجعيته بنفسه، وبهذا تكون لفظة (حجر) فعلا نكرة؛ والجملة هنا اسمية. وهنا يجب تأويل الخبر بمشتق لتقريب معناه إلى معنى الفعل. ويظهر هذا التأويل جليا في جدول الإحلال:

| اسم/ معرفة | فعل/نكرة | تأويل الفعل |
|---|---|---|
| زيدٌ | جاء | فعل واضح |
| زيدٌ | أسدٌ | شجاع (صفة مشبهة) |
| هذا | حجرٌ | مُتحجّر (اسم فاعل) |

**هـ ـ قاعدة التأمّل في مقاصد المتكلم:**

الجملة العربية جملة معقّدة، وهذا التعقيد ينمّ عن ذكاء العربي وعبقرية لغته

التي استثمرها القرآن الكريم للتعبير عن المعاني العميقة بأقلّ الألفاظ؛ لذلك تواجهنا جملٌ لا يمكن الكشف عن نوعها وخصائص عناصرها بسهولة باستعمال القواعد السابقة، نحو الجمل القرآنية الواردة في قوله تعالى:﴿الْحَمْدُ لِلَّه﴾، وقوله: :﴿السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ﴾(٤٤).

و(اللام، وعلى) في جملتي: (الحمدُ لله، والسلامُ عليّ)، أوهمتا معظم النحاة والمفسرين الواثقين بصحة النحو التقليدي بأنّهما (حرفا جرّ). ومنهم الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، وابن حيان الأندلسي(ت٧٥٤هـ)(٤٥)، الذي جعل الجار والمجرور ظرفًا في مثل هذه الجمل بمعنى: (("في"،"عند"، أو بَعْدَ، وللانتهاء، وللاستعلاء، مثل ذلك:"المالُ لزيدٍ"))(٤٦).

إنّ القول بظرفية الجار والمجرور هنا، يجعل الظروف ركنا للجملة تؤدي وظيفة الخبر النكرة في البنية العميقة. وبحسب قاعدة التواسم يسمُ (الجار والمجرور) العنصر الظاهر الآخر المكوّن للجملة المفيدة بميسم التعريف والاسمية، بمعنى أنّه يصبح مسندا إليه؛ موضوع الكلام الذي نريد أنْ نسند إليه الخبر بهيأة (الظرف) المزعوم، فتنتفي إذّاك صفة الفعلية في: (الحمد، والسلام)، فتصبحا كأنّهما أشياء أو جثث موجودة عند: (الله تعالى، وعيسى(ع) أو فيهما)، وهو مخالف لمقاصد الكلام، ومخالف لتأويل حذّاق النحاة، ومنهم سيبويه الذي عدَّ: (الحمد) خبرا، وبيّن تضمّنه لحدث الحمد، وذلك قوله: ((واعلم أنّ "الحمدُ لله" وإنْ ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك:"أحمدُ اللهَ"))(٤٧). وهو ما أكده الزجاج(٤٨)(ت٣١١هـ) أيضا، وكذلك الزمخشري(٤٩) مناقضا رأيه السابق.

هكذا نلحظ التناقض والاضطراب الذي يُوصلنا إلى طريق مسدود، إذ يفرض علينا النحو التقليدي بطرائقه المضللة أنْ لا وجود لجملة أساسا؛ لأنّ الجار والمجرور خبر، والحمد يتضمن (فعل الحمد)، فهو خبر أيضا، والخبران فعلان نكرتان في ذهن المخاطب، وبهما لا تنعقد أيُّ جملة، بحسب ما برهنا على ذلك سابقا.

في حين تهدينا نظرية الفاعل السحري إلى معرفة نوع الجملة وتحديد أيٍّ من

عناصرها هو الاسم المعرفة المسند إليه أو موضوع الكلام، وأيّها هو الفعل النكرة المسند، بقليل من التأمل الذي يجيبنا عن مقاصد الكلام بسؤال: ما يريد المتكلم أنْ يسند، ويخبرنا به؟ الجواب: يريد إسناد الحمد لله، والسلام لعيسى(ع). وإسناد هذه الأخبار يجعلها أفعالا نكرة، ويجعل: (الله، وعيسى) أسماء معارف قام المتكلم بإسناد الأفعال السابقة إليها، فهي فواعل لتلك الأفعال، والجمل فعلية لتقدم المسند النكرة، وهي تشبه جملة: (جاء زيدٌ) في نسقها العميق، وأنّ (اللام، وعلى) الداخلة على الفواعل ليسا بحرفي جرٍّ؛ ولا تُكوِّن مع مجرورها ظروفا تؤدي وظيفة الخبر. بمعنى أنّ هذه الحروف شيء آخر جاء بهيأة مشابهة لحروف الجر التي جعلتها هيأتها تلازم الاسم الفاعل ظاهرا؛ لذلك يُكشف عن معناه بالمصدر (استحقاقُ)[٥٠] المضاف إلى الفاعل، وهذه الحروف بمنزلة الفعل المساعد القديم المحذوف الذي تطوّر إلى هذا الشكل، ويتضح في جدول الإحلال كالآتي:

| الجملة | الفعل/نكرة | الفعل المساعد | الفاعل/المعرفة |
|---|---|---|---|
| ﴿الحمدُ لله﴾ | الحمدُ | استحقاقُ | الله |
| ﴿السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ..﴾ | السلامُ | استحقاقُ | عيسى |

وهاتان الجملتان فعليتان، لتقدّم (أفعالهما) المستمرة الزمن، وقد رفعت فواعل بعدها، مجرورة لفظا، وقد عرفناها بقاعدة التأمل في مقاصد المتكلم من كلامه، ويمكن أنْ نضعَ لها أنموذجا يسهل تطبيقه عند المتعلمين من خلال علاقة الإسناد التي ينتجها الفاعل السحري، وهي علاقة أمامية تتجه من اليمين إلى الشمال يمكن رسمها بسهم هكذا: (**جاء** > **زيدٌ**)، في حين تكون العلاقة بين المبتدأ والخبر خلفية أي تتجه من الشمال إلى اليمين:(**زيدٌ** < **جاء**)؛ لأنّ الاتجاه يعبّر عن علاقة تنبع من (الفعل/الخبر) وتصبّ في الاسم (الفاعل/المبتدأ)، ويُكشف عنها بقاعدة تأمّل عملية الإسناد، فنحن نُسند في كلتا الجملتين السابقتين المجيء إلى زيد، وبتبديل مواقع (الفعل/الخبر) يختلف اتجاه الإسناد.

وتحيلنا قاعدة التواسم إلى أنْ تكون الألفاظ: (الله، وعيسى) هما فاعلان، وأنّ

(اللام، وعلى) هما ضميرا كينونة نكرتان يقوّيان الربط بين الأفعال وفواعلها، ففاعل (الحمد) هو الله تعالى، وفاعل (السلام) هو عيسى(ع)، والـ(أل) في أفعال(الحمد، والسلام) جنسية، تؤدي وظيفة شمول جنس الحمد لله تعالى، وشمول جنس السلام لعيسى(ع)؛ وبسبب قوة الإسناد الآتية من استعمال المصدر المحلّى بـ(أل) الدالة على الكلية وتقوية الإسناد بـ(اللام، وعلى)، يصبح الحمد اسما لله. والسلام اسما لعيسى(ع)، ولا تنازع بينه وبين الله تعالى على هذا الاسم؛ لأنّه يُطلق على النبيّ في أوقات محدودة ﴿**يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا**﴾ تكريما له، في حين يطلق اسم (السلام) على الله تعالى في كلّ الأوقات.

ويتضاعف الفاعل السحري في هذين التركيبين فهو(فاعل/ منفعل)، وهو ما نلحظ أثره في الفاعلين:(الله، وعيسى) ، فهما فاعلان من حيث الإسناد، ومفعولان من حيث الدلالة؛ أي أنّ الله تعالى فَعَلَ كلّ الأفعال التي يُحمدُ عليها فأصبح محمودا، فهو(حامد/ محمود) في الوقت نفسه. وفَعَلَ عيسى(ع) كلّ أفعال السلام التي جعلتِ الله تعالى يهبه اسمه (السلام) في أوقات معينة، فهو(باسط السلام على الناس/ ومُسَلَّمٌ عليه بفعله)، فضلا عن تقوية الإسناد بـ(اللام، وعلى) الداخلتين على الفاعل بهيأة حروف الجر وتسلك سلوكها من حيث الشكل والمعنى العلائقي الذي تصوّره سيبويه فيها لذلك سمّاها (حروف الإضافة)، بقوله: ((وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنّها يضاف بها الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: يا لَبَكرٍ، فإنّما أردت أنْ تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافا إلى بكرٍ باللام، وإذا قلت: مررتُ بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء...))[٥١]، وكذلك في الآيات الكريمة فإننا نضيف الحمد إلى الله تعالى بـ(اللام)، ونضيف السلام إلى عيسى(ع) بـ(على)، والإضافة بهذا المعنى تعني الإسناد، بمعنى أنّ المجرورات هنا لا تؤلف مع حروفها خبرا؛ لأنّ التأمل في الإسناد يجعلنا نعرف أنّ المتكلم يريد إضافة الأفعال السابقة إلى فواعلها.

## المبحث الثالث

### مكونات (الفعل/الخبر) الوظيفية في الجمل العربية البسيطة:

يفرض علينا منطلق المنهج العلمي أنْ نحلل (الفعل/الخبر) إلى مكوناته المعنوية الآتية:

١ـ مكوّن الزمن وفيه قسمان: بحسب نوع المسند: (محدد الزمن، مستمر الزمن).

٢ـ مكوّن ضمير الخبر النكرة الرابط، وفيه قسمان بحسب نوع زمن (الفعل/الخبر)؛ فمع الـ(محدد الزمن)، يكون الضمير الرابط النكرة (فاعلا مسحورا)، ومع (الفعل/الخبر) الـ(المستمر الزمن)، يكون الضمير الرابط النكرة (فاعلا سحريا).

٣ـ مكوّن دلالي معجمي.

وقبل تحليل المكوّنات علينا أنْ نسلّطَ الضوء على كيفية اختفاء هذا المكون المهم عن طريق الموازنة بعض الجمل العربية القديمة بالجملة العربية الحديثة، فضلا عن الموازنة مع نسق لغات أخرى، فلو أخذنا الجملة الاسمية الانجليزية الآتية: (The pen is red)، وترجمناها ترجمة حرفية لكانت كالآتي: (القلمُ يكونُ أحمر). ومن هنا يمكن أنْ نحدد عدد مكونات الجملة الخبرية البسيطة بثلاثة عناصر ظاهرة، سنصطلح عليها المصطلحات العامة التي ذكرناها سابقا وهي:(اسم + فعل مساعد + فعل).

إنّ مسوّغ الموازنة بين اللغتين قائم؛ لأنّ عملية الإسناد عامة تمكّن البشر من نقل خبراتهم للآخرين بإسناد (أفعال الشيء المُتحدَّث عنه/أو صفاته)؛ إلى الشيء المُتحدَّث عنه، سواء كان محسوسا: (القلم: يكتبُ/أحمرُ)، أو شيئا معنويا: (العلمُ: ينوّرُ/ نورٌ)، أو شيئا خرافيا: (التنينُ: ينفخُ/ نافخُ النار).

والأفعال أو الصفات الخبرية للأشياء هي المعلومات التي يُراد نقلها إلى المخاطَب؛ ليزداد خبرة باستعمال وسيلة رخيصة وسريعة هي اللغة، بوساطة

روابط لغوية تربط: (أفعال/صفات الأشياء) بالأشياء التي هي موضوعات الكلام المعروفة عند طرفي الاتصال: (المتكلم والمخاطَب)، فيصبح الإنسان كائنا تاريخيا؛ لأننا ننقل له خبرات الماضي، ويصبح كائنا مستقبليا؛ لأننا ننقل له خبرات تزيد في مهارة تخطيطه للمستقبل، بخلاف الحيوان الذي لا يكون كائنا تاريخيا ولا مستقبليا، فهو يعيش لحظته التي تغنيه بتجاربه الخاصة التي قد تكون مميتة له ولأبنائه الذين يقعون بشباكها جيلا بعد جيل، إلا ما يُحفظ بالغزيزة.

وهناك دليل تاريخي على وجود العنصر الرابط الذي كان يحدد (الفعل/الخبر) بسهولة في الجملة العربية قبل تخلّيها عنه، ورد في نص قديم يظهر فيه هذا المميز المهم(كان) التي لا تشبه (كان) الناقصة المعروفة الآن، إذ يأتي بعدها الخبر مرفوعاً ولا تحتاج إلى اسم، هو:

**أنــت تكــونُ ماجــدٌ نبيــلُ إذا تهــبُّ شمــألٌ بليــلُ**[٥٢]

فجملة: (أنت تكونُ ماجدٌ) تتألف من ثلاثة عناصر تظهر في التحليل الآتي الذي يُبيّن حذف الفعل المساعد وقبول العربي بذلك الحذف من دون حدوث أي لبس:

| تطور الجملة | اسم | فعل مساعد | فعل أصلي |
|---|---|---|---|
| الجملة القديمة | أنتَ | تكونُ | ماجدٌ |
| الجملة الحديثة | أنتَ | xxx | ماجدٌ |

وقد حذفت العربية الفعل المساعد الرابط لفظا وألقت معانييه الوظيفيين على عاتق: (الفعل/الخبر)، ويُعرف ذلك من التأمل فيه، فإذا قلنا: (تكونُ) نحصل على وظيفتين نحويتين مهمتين في الجملة، يؤديهما مكونان:

**أحدهما:** مكوّن ذو طبيعة فعلية وهي الزمن، سواء كان محددا بالأفعال الصريحة الزمن: (الماضي والمضارع والمستقبل)؛ (كان، يكون، سيكون)، أم غير

محدد الزمن في الأفعال الدائمة الزمن[٥٣]، نحو زمن اسم الفاعل (كائن)، الملائم للجملة الثانية: (أنت ماجدٌ) بعد حذف (يكون).

**والآخر**: مكوّن ذو طبيعة مزدوجة: (اسمية فعلية)؛ فأمّا طبيعته الاسمية؛ فآتية من كونه (ضميرا)، يشبه شكله شكل الضمائر التي تأتي للاقتصاد اللغوي وربط الجمل الفرعية بالجملة الأم: (جاء زيدٌ فسلمتُ عليه) بدلا من: (جاء زيدُ فسلمتُ على زيد).

وأما طبيعته الفعلية؛ فلأنّه (نكرة) يختلف عن الضمير الذي يعود على اسم معرفة فيصبح معرفة بتلك العائدية. ولّما كان الاسم: (المبتدأ/ الفاعل) ذا طبيعة اسمية، و(الفعل/ الخبر) ذا طبيعة فعلية، أصبح (الضمير النكرة) مؤهلا لأداء وظيفة ربط المسند: (الفعل/الخبر) بالمسند إليه: (الفاعل/ المبتدأ)، وقد حُمِّلَ هذا المكوّن على عاتق الفعل، وهو ما أحسّه القدماء فقال معظمهم بوجود ضمير في (الفعل/الخبر) مهما كان شكلهما، وأخطأوا في وصفه فاعلا أو ذاتا.

أما من حيث المعنى المعجمي فتعبّر أفعال الكينونة عن معنى عام هو: (كائن، أو موجود)؛ لهذا لا تتمّ بها عملية الإسناد المفيد، فلا يجوز أنْ تقول: (الولدُ كان)، أو: (الولدُ يستطيعُ أنْ)؛ لأنّها: (أفعال مُفرَّغة) لأداء وظائف نحوية بحت[٥٤]؛ فهي أدوات ربط، أو (أفعال الكون) لتمييزها من الأفعال الكاملة المعنى المعجمي، والناقصة؛ لأنّ(كان وأخواتها) الموجودة حاليا لها وظائف مختلفة.

وعلى هذا الأساس يمكن دراسة مكونات (الفعل/الخبر) بتحليلها كالآتي:

١ـ مكوِّن الزمن وفيه قسمان: (محدد الزمن، دائم الزمن).

**أ ـ (أفعال/أخبار) محددة الزمن**: ويظهر زمنها المحدد في الصيغ المحددة الزمن: (الماضي، أو المضارع، أو المستقبل)، وأمثلتها: (قَدِمَ، يقدِمُ، سيقدمُ).

**ب ـ (أفعال/أخبار)، مستمرة الزمن:** يشمل كلّ الأزمنة(الماضي، والمضارع، والمستقبل)، وأبرز أمثلتها: المشتقات: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة...) وغيرها شريطة أن تستعمل استعمال: (الأفعال/الأخبار)، أي

تأتي نكرة في ذهن المخاطب بداية الجملة وترفع فاعلا، فتؤسس للجملة الفعلية، أو تأتي نكرة متأخرة لتصف المبتدأ المعرفة بفعله أو بفعل غيره فتؤسس للجملة الاسمية.

وقد أشار الكوفيون إلى هذين النوعين العامين من الأزمنة حين وصفوا اسم الفاعل بأنّه (فعل دائم)(٥٥). ولم يُعتمد هذا المصطلح المهم بسبب تدخّل قيم المصادق المنطقية في تعريف الفعل بدلا من اعتماد منطق اللغة؛ إذ عرفوا الفعل بأنّه: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، المضارع، والمستقبل)(٥٦). وأطلق الكوفيون على (الأفعال/الأخبار) المستمرة الزمن التي تؤدي وظيفة الفعل اسم (أشباه الأفعال)، التي أخطأوا في عدم تسميتها بوظيفتها التي تؤديها بسبب هيمنة القسمة الثلاثية للزمن الذي ظُنَّ أنّها قِسمة موضوعية، وما هي إلا قسمة ذاتية تولّت لغة المنطق إعمامها بثلاثة أزمنة(٥٧)، بحسب حركات الفلك(٥٨).

لكنّ الحقيقة اللغويّة تشير إلى وجود زمن مقابل للزمن المنطقي المحدد، هو الزمن المستمر المتضمّن في المشتقات ونحوها؛ وقد أشار إليه سيبويه أيضا، ويظهر ذلك في الجدول الآتي(٥٩):

| الزمن | مثاله | الوظيفة |
|---|---|---|
| ما بني من أحداث الأسماء لما مضى | ذهب | بنية تدل على الحدث المحض(الذهاب)+زمن المضي |
| زمن الحدث الذي لم يقع | اذهبْ | وظيفة الأمر |
| زمن الحدث الذي يكون | يضرب/يُضرب | وظيفة الخبر |
| زمن ما هو كائن ولم ينقطع | قائم | وظيفة الخبر |

يُفهم من هذا الكلام الدقيق أنّ سيبويه ركّز في الوظائف النحوية للوحدات النحوية المتضمنة في صيغ العبارات الفعلية، وكان يقصد بالوظائف المعاني المستفادة

من التركيب والسياق، وقد ميزّ بوصفه هذا نوعين من الوظائف: [٦٠]

**أولاهما:** الوظائف النحوية العامة التي تقسّم الجمل على جمل خبرية، وجمل إنشائية.

**وثانيتهما:** الوظائف النحوية الخاصة، وتظهر حين تقع العبارات النحوية في باب من أبواب النحو فيؤدي وظيفة الاسم أو وظيفة الفعل في الجملة البسيطة المؤلفة من (مسند+ مسند إليه).

٢ـ مكوّن الربط(الفاعل المسحور والفاعل السحري):

وفيه قسمان بحسب نوع زمن (الفعل/الخبر)؛ المحدد والمستمر؛ فمع الـ(محدد الزمن)، يكون الضمير الرابط النكرة (فاعلا مسحورا)، ومع (الفعل/الخبر) الـ(المستمر الزمن)، يكون الضمير الرابط النكرة (فاعلا سحريا).

وقد تنبّه النحاة القدامى إلى هذا المكوّن؛ الضمير النكرة الرابط المتضمن في صيغة: (الفعل/الخبر)، ولكنّهم اضطربوا في وجوده وفي بيان وظيفته بخلطهم بينه وبين الضمير المعرفة الظاهر، حتى أصبح أحد المسائل المختلف فيها بين الكوفيين والبصريين[٦١] إذا جاء الخبر بهيأة اسم العَلَم، وسوف نعرض المسألة بالصورة التي تفيد بحثنا كالآتي:

**أ ـ الخلط بين (الضمير النكرة الرابط) والفاعل الدلالي وضمائر الاقتصاد اللغوي:**

افترض ابن السراج وجود ضمير رابط بين الخبر والمبتدأ في الجملة الاسمية، ولكنّه عدّ الرابط فاعلا؛ لذا خلط بين (الضمير الرابط النكرة) والضمير العائد على اسم معرفة؛ وسبب ذلك عدم قدرة الفكر النحوي التقليدي على استيعاب فكرة إمكان أداء العنصر الواحد وظيفتين أو أكثر في الجملة، وهو ما يخالف طبيعة اللغة؛ التي تتألف من ذخيرة لفظية محدودة للتعبير عن ذخيرة معنوية غير محدودة، وإذا خالفت هذه الطبيعة كلّفت أبناءها المستحيل بحفظ عدد لا يحصى من الألفاظ للتعبير عن المعاني. وقد أشرنا سابقا إلى أنّ المبتدأ يؤدي وظيفتين: (إسنادية/دلالية)، وهذا الإجراء يجنبنا الاضطراب الذي وقع فيه ابن السراج عند

بحثه عن الفاعل في الجملة الاسمية، فقدّره بـ(هو) في الجمل التي يكون خبرها فعلا صريح الزمن، ونحن لا نوافقه في هذا التقدير؛ لأنّه يختلط مع جملة ممكنة ينطقها متكلم اللغة، فضلا عن أنه يعقّد الجملة البسيطة:

**ـ زيدٌ/جاء﴿هو﴾..... جملة مقدّرة.**

**ـ زيدٌ/ جاء هو..... جملة مقولة.**

يُعرب ابن السراج(هو) المقدّر في الجملة الأولى فاعلا، وفي الجملة الثانية توكيدا، وهذا تناقض ويعقّد، فضلا عن ظهور تناقض آخر سببه افتراض الضمير المتضمن فاعلا، فهو لا يظهر مع الفعل الصريح الزمن المفرد وعلينا تقديره، ومع المثنى والجمع يظهر بعلامات محسوسة، وذلك في الجمل الاسمية الآتية.

| الجملة الاسمية | ضمير الخبر النكرة |
|---|---|
| زيد يقومُ | ××× |
| ـ الزيدان قاما. | ألف الاثنين |
| ـ الزيدون قاموا. | واو الجماعة |

أما في الجملة الفعلية، فالضمير لا يظهر في كلّ الأحوال ((في واحده ولا في تثنيته ولا في جمعه))(٦٢).

وهذه الظاهرة ليس لها علاقة بأركان الجملة الثلاثة: (الاسم والفعل) والرابط بينهما النكرة الذي لا يمكن عدّه فاعلا، فضلا عن أنّه متضمِّن لا يظهر في كلّ الأحوال. وأمّا ما بَحَثَهُ ابن السراج فهو ظاهرة المطابقة بالعدد بين الفعل وفاعله، التي هجرتها العربية في الجملة الفعلية، وبقيت منها شواهد عُرِفت بـ(لغة أكلوني البراغيث).

**ب ـ إنكار وجود الضمير الرابط في بعض أنواع الجمل:**

طالما غمض ودقّ إدراك (الضمير الرابط) على معظم كبار النحاة في بعض الجمل التي تستعمل كلمات توحي بأنّها تشير إلى جثث، والجثة مميز وظيفي للاسم

المحض عند النحاة التقليديين، ومنهم أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) مثلاً، الذي لا يرى وجود ضمير في الخبر الذي يأتي بهيأة: (اسم العَلَم)، وذلك قوله: ((خبر المبتدأ على ضربين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: **أحدهما**: اسم لا ضمير فيه يرجع إلى المبتدأ، **والآخر**: ما احتمل ضميراً راجعاً إلى المبتدأ وإعرابه إذا كان مفرداً رفع، فالأول كقولنا:(**بكر غلامُك**)، و(**عبد الله أخُوك**)، و(**هندٌ أمُ عمرو**).

**والثاني**: ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، وذلك نحو: عبد الله ضاربٌ، وبكر ذاهبٌ، وعمرو كريمٌ، وهند حسنةٌ...))[٦٣].

ونحن لا نقول إنّ الضمير المتضمّن فاعل، تجنبا لشبهة ظهور فاعلين للفعل الواحد، وكذلك لا نقول بعدم وجود الضمير؛ لأنّه رابط لأخبار الجمل السابقة: (غلامُك، وأخوك، وأم عمرو) بالمبتدآت السابقة، خلافا لقاعدة أبي علي الفارسي، التي نقضها بعد أسطر من إقراره بعدم وجود هذا الضمير الرابط في الأخبار التي تُوهم بأنّها جثث معرفة. وجاء تناقضه بمثال مشابه لما تقدّم، وأوّله بصفة مشبهة التي أقرّ بأنّها تتضمن ضميراً سابقًا، إذا جاءت خبراً، وذلك قوله: ((وقالوا: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه، كأنّه قال: بقاعٍ خشن كلُّه، أو صلب كلُّه))[٦٤].

والعرفج[٦٥] شجر سُهْليّ خشن الثمار كالحسك، وهو خبر أوَّلَهُ أبو علي بصفة مشبهة (خشن، صلب)، وهذا التأويل يتضمّن الضمير بالضرورة، وهو ما يريده المتكلم دلالة على استمرار زمن الخبر الذي يُصوّر ثبوت الخبر، وعَدَلَ المتكلم إلى استعمال الاسم الجامد بدلا من المشتق للمبالغة في قوة الفاعل السحري المتضمن في الجوامد.

وعلى هذا الأساس أصبح (الفعل/الخبر) في العربية غنيّا بالمعاني النحوية، فضلا عن المعنى المعجمي، وهو ما يفسر لنا عدم إمكان إسناد الاسم للاسم؛ لأنّ الاسم متلَّقٍ فقير، لا يأخذ ما لم يُعطَ. ويفسِّر لنا عدم إمكان ترابط فعل مع فعل؛ لأنّ كلاّ من الفعلين مُعطٍ لا يُثبت عطاءَه ما لم يجد فقيرا يعطيه.

وإذا كنّا نسند المجيء منطقيا إلى زيد في كلّ حال عند قولنا:(**زيدٌ جاء**)، أو(**جاء**

**زيدٌ)**، يكون بدء العلاقة من الفعل متجهة إلى الفاعل في الجملة الفعلية فهي علاقة أمامية يمكن رسمها بسهم يتّجه من اليمين إلى الشمال (**جاء> زيدٌ**)، في حين تكون العلاقة بين المبتدأ والخبر خلفية أي تتجه من الشمال إلى اليمين:(**زيدٌ < جاء**).

فاتجاه العلاقة محكوم بمنطق الإسناد، فضلا عن أنّه يُبقي الجملة الاسمية بسيطة، ولكن وصفنا لها يكون بمصلحات الجملة الاسمية: (مبتدأ+ خبر) من حيث الإسناد المجرد، لا من حيث الدلالة المنطقية المستلة من سؤال: من أحدث هذا الحدث؟ وجوابنا عن هذا السؤال هو: أحدثه المبتدأ، بمعنى أنّ(زيد) في الجملة الاسمية: (**زيدٌ جاء**) يؤدي وظيفتين (إسنادية/ دلالية)، في حال إذا أردنا وصف زيد بفعله بوساطة الجملة الاسمية.

وهكذا تتضح أهمية (الضمير النكرة الرابط)، الذي يجب أنْ لا يختلط بمصطلح الضمير المعرفة، ولا بمصطلح الفاعل الدلالي الظاهر؛ لهذا اصطلحت عليه اسم (**الفاعل المسحور**) في الجمل التي فعلها محدد الزمن، سواء تقدّم في الجملة الفعلية أم تأخر في الجملة الاسمية؛ لأنّه لا يصوّر إنجاز حدث المجيء (للفعل/الخبر) المحدد الزمن إلا بتخيّل مرور زمن محدد مصاحب لمزاولة حركة.

وأطلقت على (الفاعل/المبتدأ) المربوط به مصطلح (**الفاعل المُنفّذ**) أو الدلالي، واتجاه الدلالة المعجمية أماميّ دائما؛ لذلك تتضمن الجملة الفعلية نوعين من العلاقات: إسنادية ودلالية وكلتاهما أماميّ؛ الأولى: دلالة على الفاعلية الظاهرة، والثانية علاقة تربط الفاعل الدلالي بالفاعل المسحور، أما الجملة الاسمية فعلاقتها الدلالية أمامية والإسنادية خلفية. ويمكن تمثيل علاقات الجملتين بالمخطط الآتي:

- جاء زيد ←...(جملة فعلية بسيطة).
- زيد جاء ←.....(جملة اسمية بسيطة).

أما إذا وصفنا المبتدأ بفعل غيره فتزداد العلاقات لتصبح أربعا كالآتي، وهو ما لا يحصل في الجملة الفعلية:

- زيد← ﴿جاء← أبوه﴾ ....(جملة اسمية مركبة).

أما مصطلح **(الفاعل السحري)** فيُطلق على الضمير النكرة المتضمن في صيغ (الأفعال/ الأخبار) المستمرة الزمن. ووظيفته النحوية الربط بينها وبين (الفاعل/المبتدأ) في الجملة الفعلية والاسمية. ويصوّر هذا الضمير النكرة إنجاز الحدث الذي في (الأفعال/الأخبار) المستمرة الزمن بطرفة عين وهو يعبّر عن قوة إنجاز كلامية يتمدد زمنها نحو الماضي والمستقبل حال نطقنا بالجملة؛ لذلك وصفته بأنّه سحريّ، فعندما نقول: **(قائم، أو محمود)** مثلا، ونحن نريد بهما وظيفة (الفعل/الخبر)، ترتسم في أذهاننا صورة حدث القيام، وصورة حدث الحمد الذي أنجزه فاعل نكرة متضمن في اسم الفاعل، أو صورة حدث أنجزه فاعل مجهول نكرة متضمن في صيغة اسم المفعول. وهكذا يتضح معنى الفاعل السحري بأنه: يُنجز الحدث في الذهن بطرفة، ويولّد أيضا علاقة أمامية في الجملة الفعلية وعلاقة خلفية في الجملة الاسمية.

ويسمى الطرف (الفاعل/ المبتدأ) المربوط بـ(الأفعال/الأخبار) بوساطة ضمير الفاعل السحري، (فاعلا ممثلا) أو دلاليا، سواء تقدّم في الجملة الاسمية أم تأخَّر في الجملة الفعلية؛ لأنه في كلتا الحالين يؤدي وظيفة دلالية واحدة، مختلفة عن الوظيفة الإسنادية، الفاعلية أو الابتداء.

وعلاقة الفاعل المسحور والسحري بزمن الفعل قويّة، فهو مع زمن الفعل الصريح يُصاحب حركة الحدث؛ لأنّ ضمير الخبر النكرة الرابط فيه يومئ ولا يستطيع أنْ ينجز حدث الفعل إلا محكوما بزمن معيّن؛ لهذا يتجدد الحدث وينمو بتجدد الزمن المصاحب حتى إذا اكتمل الحدث توقف الزمن المرتبط به، ولا يستطيع الزمن أنْ يتمدد إلى الخلف والأمام حال نطقنا بالفعل المحدد الزمن.

ويتضح معنى التجدد في الأفعال المحددة الزمن في المثال الآتي: **(وُلِدَ زيدٌ)**، الذي يُوحي فعله بصورة الحدث المتجدد بحركة تاريخية، وإنّ الزمن يُقيد (زيدا) بأنّه ولد في الماضي ولا يتمدد فعل الولادة إلى الآن والمستقبل، ليشمل كلّ الأزمنة.

أما الفعل المستمر الزمن المتضمن في (اسم الفاعل) بقولنا: **(عمرٌو والدُ زيد)**

فلفظة (والد) فعل أنجزه المتكلم بطرفة عين، يتمدد زمنه إلى الخلف والأمام حال نطقنا الجملة؛ لهذا سيبقى (**عمرو والد زيد**)، ثابتاً إلى أبد الآبدين.

ولا يعني مصطلح (**المسحور**) أنّه أضعف في الاستعمال، وأنّ مصطلح (**السحري**) أقوى منه، ذلك أنّ لكلّ منهما استعماله المقامي الخاص، وذلك قول الأعشى:

**لعمري لقد لاحتْ عيونٌ كثيرةٌ إلى ضوءِ نارٍ في بقاعٍ تَحرّقُ**
**تشبُّ لمقرورينِ يصطليانها وباتَ على النارِ: الندى والمُحلّقُ**(٦٦)

قال الجرجاني: ((يدلّ بيت الأعشى على أنّ هناك موقدا يتجدد منه الإلهاب والاشتعال حالا فحالا، وإذا قيل:"**متحرّقة**" كان المعنى أنّ هناك نارا قد يثبت لها وفيها هذه الصفة، وجرى مجرى أنْ يقال:"إلى ضوء نار عظيمة" في أنّه لا يفيد فعلا يُفعل...))(٦٧).

٣ـ مكوّن دلالي معجمي.

أبعدَ النحو التوليدي التحويلي في مراحله الأولى نظام المعنى المعجمي عن النظام النحوي، ليركز في العلاقات الداخلية للجملة وبنائها العلائقي وربط كلّ ذلك بالمَلَكَةِ المنتجة للجمل الكثيرة المُنجَزَةِ التي ترجع كلها إلى أصول ذهنية مجردة معدودة، فظهرت مشكلة ظهور الجمل الصحيحة نحويا غير المقبولة دلاليا، نحو: (سيأتي زيدٌ أمسِ)، والسبب في عدم قبولها التنافر الدلالي بين زمن الفعل (المستقبلي) وزمن الظرف المُخصِص(أمسِ)، فما تُماسكهُ العلاقات النحوية تفككه العلاقات الدلالية المعجمية.

وقد التفت سيبويه إلى العلاقة بين النحو والدلالة التي يمكن أنْ تنتج جملا مقبولة تارة وأخرى غير مقبولة في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، ففصّل القول فيها كالآتي(٦٨):

| ت | نوع التنافر ووصفه | المثال |
|---|---|---|
| ١- | الكلام المستقيم الكذب | حملتُ الجبلَ، وشربتُ البحرَ. |
| ٢- | الكلام المستقيم القبيح | قد زيدٌ رأيتُ. |
| ٣- | الكلام المحال الكذب | سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ. |

واللافت في توصيف سيبويه وصف الجملتين الأوليين بالاستقامة المنقوضة تارة بالكذب وبالقبح تارة أخرى. فأما الكذب فيمكن تسويغه بقبولِه المتأثر بالأسلوبية (الشعر أعذبه أكذبه)؛ لهذا يمكن أنْ نتقبّل الجملة الأولى في الأدب الذي يلتزم بالصحة النحوية، ولكنّه يتصرَّف بالدلالة بطريقة المجاز المشروعة؛ لذا تكون الجمل المُنْتَجَةُ على شاكلة الجملة الأولى مقبولة حدّ الإلفة عند ورود علاقة التشبيه بأداة ظاهرة أو متضمنة؛ لأنّ التشبيه مجاز يعتمد على الموازنة بين عالمين متمايزين، نحو:

**- حملتُ همّكَ كأنّي أحملُ الجبل.**

**- زيدٌ كالمنخلِ، لا يحفظُ السرَّ.**

وأما الاستقامة القبيحة فمردُّها إلى نقض المتكلم للبنية النحوية التي ترفض أنْ يُخلخِل المتكلم بناءَها بأنْ يفصل بالاسم بين العبارة الفعلية المتماسكة: (قد رأيت)، لكنّ دخول الاسم بين المتماسكين لا يغيّر في الحكم بحيث يدلّ على عدم صحة البنية النحوية؛ لأنّ البنية العميقة سوف تُعيد ترتيب العناصر بعلاقات يفهمها المتلقي بعد اشمئزازه لصعوبة المعالجة التي وصفها سيبويه بالقبح، كحذلقة القائل: (تدحرجتُ من أسفل إلى فوق).

أما الجملة الثالثة فهي مستقيمة نحويا كلّ الاستقامة، بيد أنّها غير مقبولة دلاليا مرتين، **أولاهما**: لاستحالة شرب البحر، **وثانيتهما**: لأنّ أول الكلام ينقض آخره من حيث تنافر زمن الفعل مع المخصِّص(أمسِ)، ما يؤكد أهمية الدلالة المعجمية.

وقد تلتبس الدلالة بعوامل غير لغوية؛ لذلك علينا الحذر منها، ويظهر ذلك في دراسة بعض الباحثات[٦٩] لنحو لغة (التغالوغ) Tagalog إحدى لغات الفلبين وقامت بتجربة صحة عدد من الجمل عن طريق عرضها على متكلميها، وكانت إحدى الجمل صحيحة نحويا إلا أنّ الشخص رفضها؛ لأنّ المحيط مليء بأسماك القرش، ورفض المخبر لهذه الجمل إنّما يرجع إلى الخبرة غير لغوية، وهي التي أثرت في أحكامه.

وأخيرا يمكن تبيان الفروق النوعية بين الجملتين: الفعلية والاسمية التي تجعلهما مستقلتين استقلالا يُبعد شبح علاقة التقديم والتأخير المزعومة بينهما، التي توهَّمها النحويون والبلاغيون. وأهم هذه الفروق هي:

١ـ الجملة الفعلية: جملة أحداث نكرة، وهي من منظور مقامي تُثير المتلقي بأحداث مجهولة وفواعل مسحورة نكرة رابطة (مع الأزمنة المحددة)، وسحرية (مع الأزمنة المستمرة)؛ لذا تكون الجمل الفعلية ملائمة لمواقف القضاء والقدر. وقد ابتكرت العربية لهذه المواقف الجملة الفعلية وجعلتها الأكثر استعمالا في حياة العرب؛ لأنّها حياة مليئة بالأسرار والأقدار. وإذا صحّت الرؤية التي تقول: إنّ اللغة توجّه الفكر فإنّ العرب محكومون بأنّهم قوم لا يخططون لمستقبلهم، وإنّما يعيشون لحظتهم ولا يفكّرون بالأحداث إلا بعد وقوعها. وهو ما حصل لهم في باديتهم ويحصل لهم الآن.

وبسبب هذا الاستفزاز فالجملة الفعلية تعجِّل ربط الفعل بفاعله الدلالي مباشرة لتتم الفائدة بسرعة، بما يلائم ثقافة الإيجاز التي يتطلّبها النشاط الاجتماعي المصاحب للاستفزاز، ويؤيد فكرة الإيجاز فيها تخلّي العربية عن علامات المطابقة بالعدد بين الأفعال وفواعلها في حال تثنية الفعل وجمعه أسوة بالفعل المفرد كالآتي: **(قام زيد)، و(قام الزيدان)، و(قام الزيدون).**

وكانت هذه العلامات الإطنابية موجودة في الجمل العربية الفعلية القديمة بما سمي بـ(لغة أكلوني البراغيث) التي تُفرِد الفعل وتثنّيه وتجمعه بحسب إفراد الفاعل

وتثنيته وجمعه، كالآتي: **(قام زيدٌ)، و(قاما الزيدان)، و(قاموا الزيدون).**

وقد تخلّت العربية عن هذه الظاهرة في جملتها الفعلية، مخلّفة شاهدين قرآنيين وحديث نبوي واحد، وشواهد شعرية. ولم تتخلَّ الجملة الاسمية عن هذه العلامات؛ لأنّها تؤدي إلى اللبس، وقد أصبح بقاؤها مناسبا لوصف إطنابية الجملة الاسمية التي تبدأ بالمعرفة عند طرفي الاتصال، لهذا تعدُّ الجملة الاسمية جملة حضرية تعبّر عن مواقف الاستقرار الحضاري، إذ تبدأ بقاعدة مشتركة بين المتخاطبين، وتنتهي باستزادة أحدهما بالأخبار من الطرف الآخر. ويظهر إطناب الجملة الاسمية كالآتي: **(زيدٌ قام)، و(الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا).**

٢ـ الجملة الفعلية: تتضمن نوعا واحد من العلاقات هي العلاقات الأمامية، وتضمّ علاقتين تتجهان من اليمين إلى اليسار، **إحداهما:** للتناسب الدلالي، **وثانيتهما:** رابطة يؤدّيها الفاعل المسحور أو السحري، بحسب نوع الأفعال؛ (محددة الزمن)،أو (مستمرة الزمن).

في حين تتضمن الجملة الاسمية نوعين من العلاقات، لكن **إحداهما:** أمامية تمثل التناسب الدلالي، **وثانيتهما:** خلفية رابطة يؤديها الفاعل المسحور أو السحري بحسب نوع زمن الأفعال المستعملة. وهذا التماسك المتعاكس يجعل المبتدأ أكثر غنى من الفاعل من ناحيتين:

**أولاهما:** إنّ المبتدأ يؤدي وظيفتين معنويتين **أولاهما:** وظيفة الابتداء، **وثانيتهما:** وظيفة الفاعلية في حال وَصفنا المبتدأ بفعله فقط(زيدٌ جاءَ).

**ثانيتهما:** يتيحُ الابتداء بالمعرفة وصف المبتدأ بفعله :(زيدٌ جاء)، أو بفعل غيره:(زيدٌ جاء أبوه). وهذا الإجراء يضاعف عدد العلاقات في الجملة الاسمية إلى أربع؛ اثنتان منهما دلاليتان، واثنتان إسناديتان: أمامية في (جاء أبوه)، وخلفية رابطة للمبتدأ بالضمير المضاف إليه(الهاء) في (أبوه).

٣ـ الجملة الفعلية: تنتقل بالمتلقي من الغموض (الفعل النكرة) والفاعل النكرة الرابط: (المسحور/السحري)، إلى الوضوح (الفاعل) المعرفة، بتقنية تثير التشويق

والترقّب لكشف المجهول أو المتَّهم بإثارة الأحداث، في حين تنتقل الجملة الاسمية بالمتلقي من الوضوح (المبتدأ المعرفة) إلى طلب زيادة وضوح الواضح بما استجدّ من أخبار ومعلومات عنه.

**الخاتمة**:

توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها ما يأتي:

١ـ كشفت هذه المحاولة التجديدية عن حجم المشكلة التي وقعت في أصول النحو التقليدي، وقد تسللت إلى فروعه، وبقيت تتناسل أخطاؤها حتى الآن، ولم تستطع المحاولات الإصلاحية التي اعترضت سبيلها بعد سيبويه أنْ تُوقفَ هذا الانحراف؛ إلا محاولة جريئة جادّة تعتمد على مبادئ يقينية ونظام اصطلاحي استنتاجي قائم على فروض مبرهن على صحتها تنتج مجموعة من المصطلحات الإجرائية الجديدة النابعة من صميم طبيعة اللغة العربية وهي تؤدي وظيفتها التواصلية؛ لذلك فشلت كل محاولات إصلاح النحو أو تجديده؛ القديمة منها والحديثة؛ لأنها بقيت حبيسة المناهج القديمة التي لم تتسلح بما تسلحت به العلوم الحديثة القائمة على منهج تجريبي دقيق متماسك وواضح يقدّم أنموذجا سهل التطبيق، فضلا عن فشل المحاولات المستوردة من الثقافات الغربية أيضا؛ لأنّ الاستيراد نُظر إليه كأنّه مادة خام يمكن تقبّلها في أيّ وضع اجتماعي من دون النظر إلى ذاتية المُستورَد المتمثلة في الجهد المادي والعقلي والعاطفي وملابساته الاجتماعية والاقتصادية، فمثل هذا النوع من الاستيراد لا ينجح في استيراد السلع الصناعية، فكيف يُكتب له النجاح باستيراد السلع الثقافية التي تمثل اللغة أخص خصوصياتها؟!.

٢ـ اختطّت نظرية الفاعل السحري طريقها التجديدي الخاص بإقصاء عدد من المصطلحات القديمة المُضلِّلَة، وإبقاء عدد منها بإبدال مفهوماتها الدالة عليها،

وجعلتْ بعضها مصطلحات ثانوية مفسِّرة. ومن ذلك جميع المصطلحات التي صنّفت أشكال الفعل الممكن استعمالها في العربية نحو: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر...)، والظروف بأشكالها المختلفة التي تؤدي وظيفة الفعل التي يمكن الإفادة منها بالوصف الآتي: (فعل) جاء بهيأة اسم فاعل، فعل جاء بهيأة جار ومجرور إلى غير ذلك. بهذه الطريقة يتحوّل ما صُنّف على أنّه (اسم) في النحو التقليدي إلى (كلمة/شكل) متماسكة الشكل مخصصة الوظيفة النحوية؛ خشية إحداث بلبلة في فكر المتعلمين المُبرمج على تلك الأخطاء من أمد طويل.

٣ـ قلصتْ نظرية الفاعل السحري المصطلحات الأساسية إلى أقصى حدّ، فالجملة تُولَد على وفق صورتها الذهنية المجردة من (فعل واسم) ورابط بينهما محذوف، ثمّ خصصتِ الاسم والفعل بأربع مصطلحات توافق نوعي الجملة العربية: الفعلية والاسمية بحسب تبدّل مواقعهما، فأصبحت مصطلحات الجملة الفعلية: (فعل نكرة+ اسم/فاعل معرفة)، أمّا مصطلحات الاسمية فهي:(مبتدأ إسنادي/فاعل دلالي معرفة+فعل/خبر نكرة)، وقد تعقَّدَ مصطلحا الجملة الاسمية لكنّ هذا التعقيد يوافق طبيعة اللغة بوصفها وسيلة اقتصادية تجعل للعنصر الواحد عدة وظائف داخل الجملة الواحدة.

٤ـ ميّزت نظرية الفاعل السحري بين نوعي الجمل الممكن إنتاجهما في العربية بخصائص لم تكن معروفة من قبل؛ لهذا عززت فكرة البناء النوعي في كلّ منهما التي كانت ملتبسة في ذهن النحاة القدامى والبلاغيين والمفسرين ما أدّى إلى تناقض رؤيتهم لنوعي الجملتين، فهم يرون استقلالهما نوعيا، ولكنّهم يرون في الوقت نفسه وجود علاقة تقديم وتأخير بينهما، فضلا عن عدم التمييز الدقيق بين الجملتين، إذ جعلوا الجمل التي تبدأ بمشتقات ونحوها وترفع فاعلا جملا اسمية؛ لذلك حصلت فوضى في دراسة الجملة وظهرت مباحث مضللة ومصطلحات غامضة.

**التوصيات**:

١- ضرورة عزل مباحث علم الصرف الخالصة بتحديد موضوعه بدقة، بحيث لا تختلط مع مباحث علم النحو، وإلحاق المباحث الصرفية النحوية ولاسيما التي تصنِّف الفصائل النحوية بالنحو ليتعاضد العلمان على فهم الكلام وهو يؤدي وظيفة التواصل، وإلا أصبحت هذه المباحث مضللة.

٢- إلغاء تدريس عدد من مباحث النحو المضللة، نحو مبحث التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الجملة الخبرية البسيطة؛ لعدم وجود تعريف وتنكير خارج الاستعمال اللغوي، وعدم وجود تقديم وتأخير بين الجملتين البسيطتين؛ لأنّهما مستقلتان، لكلٍّ منهما خصائصه المميِّزة ومقام استعماله.

٣- إدخال إصلاحات عاجلة في الكتب المدرسية تمسُّ المصطلحات النحوية المضللة، ولاسيما التي تصنِّف الوحدات الكلامية تحت عنوان(الأسماء)، نحو(أسماء الإشارة) مثلا، وإبدالها بمصطلح (ألفاظ الإشارة)، وكذلك عناوين المشتقات: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر) والظروف ونحوها ووضعها تحت مصطلح نحوي عام هو: (أشكال الأفعال المستمرة الزمن)، لجعل المصطلحات القديمة مصطلحات ثانوية تصف أنواع أشكال الفعل المستمر؛ مع بيان أنّ هذه الأشكال قد تأتي أسماء وقد تأتي أفعالا.

Abstract

This research aims to establish a new vision for the study of Arabic grammar of the language of classical Arabic, to be than the text service, especially the Quranic text, not an end in itself, envisages accuracy, clarity and simple specimen applied using less select from the technical terms, because the traditional Arabic grammar follow two approach firstly: structural purely formal approach is full of mistakes. That occurred in the origins and this spread to the branches necessarily who prevailed after Sibawayh (D180AH) and remained so far, leaving behind differences sterile missed a great effort, and the second functional approach

deliberative an approach Jarjaani (D471AH), So the foundations Jarjaani about text reported him Rhetoric later, bringing our two science does not advocate one another procedural terminology and techniques of analysis, both later became a formality and did not bring forward after the death of his founding.

His research deals with the subject omitted Arabic grammar is an essential aspect of it, has been created to study a new methodology toxicity (Theory actor magic) metaphorical designation strong (Part and intended total), given the importance of this term procedural in solving many of the problems about the Arab eloquence that influenced the parsing of sentences Quranic, including the problem of this research.

And includes the term (actor magic) understood grammatically whatever helped me to discover the nature and statement functions moral curriculum linguistics modern, as highlighted the historical method and Comparative somewhat light on one of the stages of development of Arabic sentence, an abandon act being rude beaching Manier grammarians: (Time, and conscience attribut) on the attribut of wholesale lies, and then varied Wholesale Arab attribut reporting about the English language only nominal phrase in terms of the number of elements of the phenomenon and the order of these elements form the following: (name + verb + attribut).

And delete the verb Assistant inter Arabic for rude become (verb / attribut) word rich with meaning grammatical including: (Time, linking relational), as well as the meaning of semantic lexical, meaning site is (verb) in the actual sentence, a (attribut) in nominal sentence . The banking in different shapes fall in the list (banking / grammatical) represents the ability of the mother speaker on creativity number of formulas which function Missned: (verb / attribut) in whatever form language.

Hierarchical conceptual methodology to study this list that are not taught by has used a functioning communicative as a link lingual (grammatical / media); compose track structural formal sheer base from which the search, and then followed the path of semantic (social, or psychological), followed by track

hermeneutical which represents the ceiling of this model, to unite all tracks within the sentence as a method selected from among sedentary methods in language.

The nature of the research was required to swear on the following detective:

First topic: Wholesale Arab attributs reporting simple structure.

The second topic: verb forms and forms of the name in the simple sentence, and the rules indistinguishable.

Section III: Components (verb / attribut) functional in Arabic sentence Statistics.

In conclusion, the most important research findings together with the recommendations.

## هوامش البحث

(١) أسس المخزومي لهذا الفكرة في كتابه(مدرسة الكوفة ومناهجها في اللغة العربية)، وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور مصطفى السقا، أجيزت عام ١٩٥٣م، في كلية الآداب، بجامعة الأزهر. ظ: في النحو العربي،نقد وتوجيه، مهدي المخزومي:٥.

(٢) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف:١٦٨.

(٣) سورة الفاتحة:٢.

(٤) سورة الشورى:١٥.

(٥) سورة الحج:٤٠.

(٦) دلائل الإعجاز، الجرجاني:٥٢٧.

(٧) ظ: دور الكلمة، ستيفن أولمان:٨١، هامش المترجم(٣٦).

(٨) ظ: المدخل إلى علم اللغة، كارل ـ ديتر بونتج: ١٤١-١٤٢.

(٩) الكتاب، سيبويه، ٤٨/١.

(١٠) ظ: قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو: ٢١٤-٢١٥.

( 1 1) مجمع البيان، الطبرسي: ١-١١٤/٢. البيت للوليد بن عقبة. شعر الديوان العربي على الموقع:www.aldiwanalarabi.com

(١٢) الكتاب، سيبويه: ٣٣٥/٣.

(١٣) الكتاب، سيبويه: ٤/٢.

(١٤) ظ: دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٢٢٣.
(١٥) سورة البقرة: ٢.
(١٦) إعراب القرآن وبيانه، الدرويش:٣٨/١.
(١٧) المصدر نفسه: ٣٨/١.
(١٨) ظ: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢١/١.
(١٩) دلائل الإعجاز، الجرجاني:٢٢٧.
(٢٠) سورة النور: ٢.
(٢١) ظ:شرح ابن عقيل: ٦٤/٢، هامش(١).
(٢٢) ظ: الأصول في النحو، ابن السراج: ١٣٠/١-١٣١، شرح التسهيل، ابن مالك: ٢٦٤/١، شرح ابن عقيل: ٦٢/٢، شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٣٥.
(٢٣) شرح ابن عقيل: ١٩/١.
(٢٤) ظ: مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٩٢/٢.
(٢٥) ظ: قضايا نحوية، مهدي المخزومي:٣٦.
(٢٦) النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ٤٠.
(٢٧) المصدر نفسه: ٤٠.
(٢٨) ظ: في فلسفة اللغة، د.محمود فهمي زيدان: ١٠٦.
(٢٩) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش:٩٦/١.
(٣٠) ظ: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، آلان بولغير: ٦٠.
(٣١) البيت ينسب لمعاوية بن أبي سفيان، شرح ابن الناظم: ٢٩٢، شرح ابن عقيل: ٧٠/٣.
(٣٢) شرح ابن عقيل: ٦٩/٣.
(٣٣) ظ: الدلالة والنحو، د. صلاح الدين صالح حسنين:٥٢.
(٣٤) ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش:٣٣٢.
(٣٥) أي صيغ المبالغة، وهي: ((فعّال، ومِفْعَال، وفَعول، وفَعِيل، وفَعِل)). شرح الحدود النحوية، الفاكهي:١٣٧،هامش(٣).
(٣٦) شرح الحدود النحوية، الفاكهي: ١٣٧.
(٣٧) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ١٨٦.
(٣٨) الكتاب، سيبويه:٣٨٠/٣.

(٣٩) الخصائص، ابن جني:٣٤٠/٣-٣٤١، ظ:شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٢٤٦/١.
(٤٠) الأصول في النحو، ابن السراج:٦٢/١.
(٤١) ظ: قاموس علوم اللسان، فرانك نوفو:٢٩٧.
(٤٢) الكتاب، سيبويه: ٨٧/١، الأصول في النحو، ابن السراج: ٥٩/١، شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش:٢٢٥/١.
(٤٣) الأصول في النحو، ابن السراج: ٥٩/١.
(٤٤) سورة مريم:٣٣.
(٤٥) ظ: الكشاف، الزمخشري:٥٢/١، البحر المحيط، الأندلسي:٣٠/١.
(٤٦) البحر المحيط، ابن حيان الأندلسي:٣٠/١.
(٤٧) الكتاب، سيبويه:٣٩٣/١.
(٤٨) ظ: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج:٤١/١،و ٣٢١/٣.
(٤٩) ظ: الكشاف، الزمخشري:٥٢/١.
(٥٠) رفض الآلوسي أن تكون (اللام وعلى) حروف جر تنتج تركيبا ظرفيا خبرا، وجعل (اللام) في (الحمد لله) للحقيقة وقال:((يراد بها أكمل أنواعها))، ولا يختلف هذا المعنى مع ما ذهبت إليه نظرية الفاعل السحري. ظ:روح المعاني، الآلوسي١٠٠/١.
(٥١) الكتاب، سيبويه:٤٨٧/١
(٥٢) الرجز لأمّ عقيل فاطمة بنت أسد. شرح ابن عقيل:٢٦١/١، أوضح المسالك، ابن هشام: ٢٠٥/١، حاشية الخضري على مغني اللبيب: ٢٥٨/١.
(٥٣) ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤٣/٢، ٢٢٢.
(٥٤) ظ: أسس علم اللغة، ماريو باي:١٥١، دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان:٦٦.
(٥٥) ظ: معاني القرآن، الفراء: ٤٣/٢، و٢٢٢.
(٥٦) ظ: شرح ابن عقيل: ١٨/١، شرح شذور الذهب، ابن هشام: ١٥.
(٥٧) ظ: تأملات في فلسفة اللغة، خصوصية اللغة العربية وإمكاناتها، د. عمر ظاهر:٦٠.
(٥٨) ظ: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٤/٢.
(٥٩) ظ: الكتاب، سيبويه: ٤٠/١.
(٦٠) المثال لم يضربه سيبويه، ولكنه مفهوم من وصف الزمن الكائن ولم ينقطع.
(٦١) ظ: الإنصاف، الأنباري:٦٤/١، مسألة(٧).

(٦٢) الأصول في النحو، ابن السراج:٦٤/١.
(٦٣) الإيضاح، أبو علي الفارسي: ٩٠، شرح المفصل الزمخشري، ابن يعيش: ٢٢٧/١.
(٦٤) الإيضاح، أبو علي الفارسي: ٩١.
(٦٥) ظ: القاموس المحيط، الفيروز آبادي: ٨٦١ (عرفج).
(٦٦) البيتان من قصيدة في مدح المُحلَّق بن خنثم بن شداد، ديوان الأعشى الكبير:٢٥٦-٢٥٨.
(٦٧) دلائل الإعجاز، الجرجاني:١٧٦-١٧٧.
(٦٨) ظ: الكتاب، سيبويه:٥٢/١.
(٦٩) ظ: النظرية النحوية، جيفري بوول:٤٣.

## قائمة المصادر والمراجع


- القرآن الكريم.

١. اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلي الأعلى للثقافة، بلا، ط٢، ٢٠٠٠م.
٢. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب،القاهر، ط٨،(١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط٤(١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
٤. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا،ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري(ت٥٧٧هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف:د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط١(١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
٦. تأملات في فلسفة اللغة، خصوصية اللغة العربية وإمكاناتها، د. عمر ظاهر، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
٧. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١(١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٨. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، راجعه وخرّج أحاديثه أيمن محمد نصر الدين، والدكتور عبد الرحمن الهاشمي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي(ت١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط٤(١٤٣٢هـ/٢٠١١م).
١٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النّجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.
١١. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)،قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٣(١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
١٢. الدلالة والنحو، د. صلاح الدين صالح حسنين، توزيع مكتبة الآداب، ط١،(د.ت).
١٣. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١٢، ١٩٩٧م.
١٤. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز(د.ت).
١٥. سر صناعة الإعراب، ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وشركائه، طبعه البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.
١٦. السيمياء العامة وسيمياء الأدب، عبد الواحد المرابط، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، دار الأمان، الرباط، ط١(١٤٣١هـ/٢٠١٠م).
١٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.
١٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط١(١٤٢٩هـ).

١٩. شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسن السكري، رواية أبي الحين علي بن محمد بن عيسى بن علي النحوي، عن أبي بكر أحمد بن محمد الحُلواني عن السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت).
٢٠. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).
٢١. شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، حققه وقدمه د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).
٢٢. شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. أميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).
٢٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، من دون مكان، (د.ت).
٢٤. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مصر، ط٢، (د.ت).
٢٥. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
٢٦. علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، يحيى عبابنه وآمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، للطباعة والنشر والتوزيع، إربد، الأردن،(١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
٢٧. في فلسفة اللغة، د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، (د.ت).
٢٨. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)، رتبه ووثقه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢،(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
٢٩. قاموس علوم اللغة ، فرانك نوفو، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

٣٠. قضايا نحوية، مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م.
٣١. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ"سيبويه" (ت١٨٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه:د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
٣٢. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(من أعلام ق٦هـ)، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين الاختصاصيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان،ط١، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
٣٣.المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
٣٤. المدخل إلى علم اللغة، كارل ديتربونتج، ترجمة وتعليق د. سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١(١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
٣٥. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميله، دار السرور، (د.ت).
٣٦. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، آلان بولغير، ترجمة د. هدى مقنّص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٢م.
٣٧.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام(ت٧٦١هـ)، حققه وفصّله وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت).
٣٨.مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومشكي، بريجيته بارتشت، ترجمة د. سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١(١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
٣٩. منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون، تحقيق وشرح د. محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٤٠. النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٤١. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، قدم له علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠١١م.
٤٢. النظرية النحوية، جيفري بوول، ترجمة مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.